التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي ـ مملكة البحرين SDPA 499 العدد 222 السنة 24 ـ مايو 2026

وحدتنا الوطنية أولاً

موقفنا

أول مايو وأسئلة لم تفقد راهنيتها

كان الأول من مايو، يوم العمال العالمي وسيظلّ رافعة للنضال من أجل حياة أكثر إنصافاً، وفي كل عام يصبح هذا اليوم مناسبة لإعادة طرح أسئلة قديمة لم تفقد راهنيتها، ويأتي هذا العام محمّلاً بثقل إضافي: الحرب بتداعياتها التي دخلت في أدقّ تفاصيل عيش الناس، والكادحين منهم خاصة، كونها طاولت شروط وظروف العمل وأمن العامل، واستقرار الأسواق التي يقوم عليها، فحين تُستهدف طرق الشحن، أو تتعطل شبكات الطاقة، فإنّ المتضرر الأكبر هم من يقفون في خطوط الإنتاج، وحتى بمعزل عن ظروف الحرب نفسها، فإنّ الحاجة إلى العمل ما انفكّت تتزايد فيما تتضاءل فرصه اللائقة، ومع اتساع هذه الفجوة، تنمو على أطرافها ظواهر مقلقة: عمالة غير منظمة، وظائف بلا حماية وأشكال من العمل تفتقر إلى الحد الأدنى من الأمان.

ولا تقف التحديات عند هذا الحد؛ فملف التقاعد الذي يفترض أن يكون عنوان الطمأنينة بعد نهاية الخدمة، يتحوّل إلى مصدر قلق آخر، حين يشعر العامل أنّ سنوات عمره التي أفناها في العمل قد لا تضمن له استقراراً مستقبلياً، ثم يأتي غياب الحوار مع تراجع قنوات التفاوض بين أطراف الإنتاج وتهميش النقابات، فيتجاوز الأمر حدود الخلافات المهنية ويصبح خللاً في التوازن الاجتماعي، ويضاعف من ذلك تعطيل الأحكام القضائية أو تأخير نشر تقارير تتعلق بسلامة العمال.

ولو وسعّنا دائرة النظر ورأينا واقع الطبقة العاملة على المستوى العربي، وسط هذا المشهد المثقل بالتحديات، لوجدنا صورةً أكثر ألماً؛ عمال يواصلون عملهم تحت القصف، أو في ظل الحصار، كما في فلسطين ولبنان والسودان وغيرها من البلدان المبتلاة بالحروب والنزاعات، حيث لا يدافع العمال عن حقهم في العمل فحسب، وإنما عن حقهم وعائلاتهم في الحياة.

علينا أن نجعل من يوم العمال العالمي بالإضافة إلى كونه عيداً للطبقة العاملة تخلد فيه تضحياتها، وجهود سواعد أبنائها في البناء والتنمية، إلى وقفة تأمل في فجوة تتسع، وفي عالم مضطرب، فارضاً حاجة ملحّة إلى إعادة التفكير في العمل ذاته كحقّ إنساني، وركيزة للعدالة، وشرط من شروط الانتماء إلى مجتمعٍ يتسع للجميع.

التقدمي

أكد رفضه المساس من بالحقوق العمالية المكتسبة

«عمالي التقدمي»: العمالة الوطنية لا يجب أن تكون الحلقة الأضعف في مواجهة الأزمات

أكد المنبر التقدمي عبر القطاع العمالي والمهني رفضه أي حسابات أو محاولات لجعل القطاع العمالي الحلقة الأضعف في مواجهة تداعيات الأزمات، وأكد أن أي إجراءات اقتصادية يجب ألا تتم على حسابهم، سواء من خلال تسريح العمالة الوطنية، أو تقليص الأجور أو المزايا بشكل غير مبرر، أو فرض أنماط عمل مجحفة أو غير مستقرة، أو الالتفاف على الحقوق العمالية تحت ذريعة الظروف الاستثنائية، مؤكدين على أن الحفاظ على الاستقرار الوظيفي يمثل ركيزة أساسية للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وأن أي مساس به سيؤدي إلى آثار سلبية متراكمة على المجتمع ككل.

وأكد القطاع متابعته بقلق بالغ تطورات الأوضاع في المنطقة، وما تفرزه من تداعيات اقتصادية واجتماعية عميقة، لا تقف آثارها عند حدود الدول المعنية مباشرة، بل تمتد لتطال مختلف الاقتصادات الوطنية في مملكة البحرين ودول الخليج العربي، ونرى أن ما تشهده المنطقة من اضطراب ينعكس بشكل مباشر على استقرار الأسواق، وسلاسل الامداد، وحركة الاستثمارات، ومستويات النمو، وهو ما يضع ضغوطًا إضافية على القطاعات الإنتاجية والخدمية مما قد يهدد أوضاع العمالة الوطنية وحقوقها المكتسبة في بعض الشركات وقطاعات الأعمال، فيما تذهب بعض القطاعات إلى اتخاذ الوضع الراهن ذريعة لتقليص أعداد من العمال أو الانتقاص من حقوقهم ومكتسباتهم.

وشدد القطاع على أن حماية العمالة البحرينية يجب أن تشكل أولوية وطنية وأن المرحلة الراهنة تفرض على جميع الأطراف الحكومة، والشركات، وأصحاب الأعمال، وكل الأطراف ذات العلاقة – تبني نهج تشاركي مسؤول يستهدف استمرارية الأعمال والنأي بالعمالة الوطنية من أي ضرر كتقليص أعداد العمال، أو التقليل من رواتبهم، أو الامتيازات الممنوحة لهم.

وأشار إلى أن مواجهة تداعيات المرحلة لا يمكن أن تقتصر على إجراءات آنية، بل تتطلب سياسات متكاملة تأخذ في الاعتبار تعزيز برامج التوظيف والاستقرار الوظيفي للبحرينيين، ومراجعة السياسات المرتبطة بسوق العمل بما يقلل من التشوهات القائمة، والاستثمار المدروس في التدريب والتأهيل لمواكبة التحولات في سوق العمل وبما يعزز من فرص تشغيل البحرينيين.

وحذر البيان من محاولات بعض الشركات وجهات العمل استغلال الأوضاع الراهنة لفرض سياسات أو ممارسات تضر بالعمالة الوطنية، تحت غطاء "الظروف الاستثنائية" ، مشددين على أن الأزمات لا يجب أن تكون مبررًا للتراجع عن المكتسبات، بل فرصة لتعزيز العدالة الاجتماعية وترسيخ مبادئ العمل اللائق، والحفاظ على أوضاع العمال البحرينيين، وهذا الهدف ليس فقط هدف حقوقي بل هو عنصر أساسي في استقرار المجتمع، فالعامل الذي يشعر بالأمان الوظيفي، يكون أكثر قدرة على الإنتاج، وأكثر مساهمة في الاقتصاد، وأكثر تمسكًا بالاستقرار الوطني.

ودعا القطاع العمالي إلى تغليب صوت العقل والحكمة في التعامل مع الأوضاع الراهنة، يؤكد أن حماية العمال وحقوقهم يجب أن تبقى في صلب أي سياسة اقتصادية أو اجتماعية أو رؤية مستقبلية، وأن الاستقرار الحقيقي لا يُبنى على حساب العمالة الوطنية بل يتحقق بها، ومعها نحقق معًا هدف النهوض بالوطن.

في يوم الأرض الفلسطيني

المبادرة الوطنية لمناهضة التطبيع تندد بقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين

أدانت المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني مصادقة الكنيست الإسرائيلي على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، معتبرةً ذلك انتهاكاً صارخاً للمواثيق الدولية واتفاقيات جنيف، وذلك تزامناً مع إحياء الذكرى الخمسين ليوم الأرض.

وأكدت المبادرة، في بيان صادر بمناسبة يوم الأرض في فلسطين أن هذا اليوم يمثل محطة مفصلية في مسيرة النضال الفلسطيني، حيث رسّخ ارتباط الأرض بالهوية والوجود، مشددة على أن هذه الذكرى تتقاطع مع تصعيد خطير يتمثل في إقرار قانون يهدد حياة مئات الأسرى الفلسطينيين.

واعتبرت أن إقرار هذا القانون يعكس نهجاً تصعيدياً خطيراً، ويؤكد غياب أي توجه نحو العدالة أو احترام القانون الدولي، محذرة من تداعياته الإنسانية والسياسية، خاصة في ظل استمرار العمليات العسكرية والتوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية.

ودعت المبادرة الدول العربية والإسلامية، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لهذا القانون، والعمل عبر مختلف المنابر الدولية لإفشاله قبل دخوله حيز التنفيذ.

كما طالبت المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، بالتدخل الفوري وتحمل مسؤولياته تجاه حماية الأسرى الفلسطينيين، وفرض عقوبات رادعة، محذرة من أن الصمت الدولي قد يُعد تواطؤاً في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

وجددت المبادرة تأكيدها على مركزية القضية الفلسطينية، ورفضها لأي مساس بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة للاجئين وفق القرارات الدولية.

كما دعت حكومة مملكة البحرين إلى وقف كافة أشكال التطبيع، بما يعكس موقف الشارع البحريني الرافض للاحتلال، مؤكدة في الوقت ذاته أهمية وحدة الصف الفلسطيني كركيزة أساسية لتعزيز الصمود.

وتُعدّ المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني إطاراً وطنياً جامعاً يضم طيفاً واسعاً من مؤسسات المجتمع المدني والقوى الوطنية، حيث تنضوي تحت مظلتها عشرات الجمعيات السياسية والمهنية والأهلية، بلغ عددها نحو 20 منظمة، تعمل بشكل مشترك على تنسيق المواقف والجهود الشعبية المناهضة للتطبيع، وتعزيز الوعي المجتمعي بالقضية الفلسطينية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في مختلف المحافل.

فضفضة

مأسسة الحوار الاجتماعي

عيسى الدرازي

في يوم العمال العالمي، لا يكون الحديث عن العمال ترفاً خطابياً أو مناسبة رمزية عابرة، بل لحظة صريحة لطرح السؤال الجوهري: كيف يمكن بناء اقتصاد مستقر وعادل في ظل اختلالات تتجدد وتتعاظم؟ الإجابة لا تكمن في المزيد من المؤشرات الرقمية، بل في إعادة الاعتبار للإنسان العامل بوصفه محور العملية الإنتاجية، وشريكاً لا يمكن تجاوزه في رسم السياسات.

يفقد الحديث عن النمو الاقتصادي معناه حين لا ينعكس على الواقع المعيشي لشريحة واسعة من العاملين. وفي البحرين، كما في غيرها، تتجلى هذه المفارقة بوضوح، حيث تتقاطع جهود التوظيف والتطوير مع ضغوط متزايدة ترتبط بالأجور وتكاليف المعيشة، وهو ما يفرض إعادة النظر في أدوات إدارة سوق العمل، وفي مقدمتها الحوار الاجتماعي.

إن منظومة الأطراف الثلاثية للإنتاج – الحكومة وأصحاب العمل والعمال – ليست خياراً تنظيمياً، بل ضرورة سياسية واقتصادية. فغياب هذا التوازن لا يؤدي فقط إلى اختلال في سوق العمل، بل يفتح الباب أمام قرارات أحادية تفتقر إلى الواقعية والاستدامة. أما حين يكون العمال ممثلين تمثيلاً حقيقياً عبر تنظيماتهم النقابية، فإن السياسات تتحول من نصوص جامدة إلى تعاقدات اجتماعية قابلة للحياة.

ليست القضية في وجود نقابات من عدمه، بل في مدى قدرتها على التأثير، وفي المساحة المتاحة لها لتكون طرفاً أصيلاً في الحوار. فالنقابات القوية لا تعطل الاقتصاد، بل تحميه من الانزلاق نحو الهشاشة، لأنها تضمن الحد الأدنى من التوازن بين متطلبات الربح وحقوق العمل، وهو توازن لا يستقيم بدونه أي مشروع تنموي.

وفي أوقات الأزمات، تتكشف الفوارق بوضوح. فالمجتمعات التي تمتلك قنوات حوار فعالة تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات، بينما تتعثر المجتمعات التي تُدار فيها السياسات بمعزل عن أصحاب المصلحة. فالحلول التي تُفرض من أعلى قد تنجح مؤقتاً، لكنها لا تصمد، أما تلك التي تُبنى على التوافق، فهي وحدها القادرة على الاستمرار.

إن الرهان الحقيقي ليس على تجاوز الأزمات فحسب، بل على بناء منظومة قادرة على إدارتها بعدالة. وهذا يتطلب الانتقال من منطق المعالجة الظرفية إلى مأسسة الحوار الاجتماعي، وجعله جزءاً أصيلاً من عملية صنع القرار، لا مجرد أداة استدعاء عند الضرورة.

في المحصلة، لا يمكن الحديث عن اقتصاد قوي في ظل عمالة ضعيفة الصوت، ولا عن استقرار مستدام في غياب شراكة حقيقية بين أطراف الإنتاج. فالحوار الاجتماعي ليس ترفاً سياسياً، بل شرطاً لبقاء التوازن، وضمانة لبناء مستقبل أكثر عدالة واستقراراً.

سلمان: برنامج التوازن المالي ارتدّ عكسياً .. والتجاوزات المليونية مستمرة على حساب جيب المواطن

وجّه النائب الأول لرئيس مجلس النواب، عضو "تقدّم" عبدالنبي سلمان، انتقادات حادة لتعاطي الحكومة مع تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية، معتبراً أن غياب الوزراء المعنيين عن جلسة مناقشة الحساب الختامي الموحد للدولة للسنة المالية 2024، يُعد تهرباً واضحاً وتأكيداً على "عدم الجدية" في معالجة التجاوزات. وأوضح خلال مداخلته في الجلسة أن تقرير الرقابة البالغ 573 صفحة بات نسخة مكررة تُتلى سنوياً دون أي تحسن ملموس في الأداء الحكومي، مشيراً إلى أن غياب وزراء رئيسيين، كوزيري المالية والعمل، عن النقاش يبعث برسالة مفادها عدم وجود إجابات حكومية مقنعة على حجم المخالفات المرصودة.

وكشف سلمان بالأرقام عن استمرار عدد من الجهات الحكومية في تجاوز ميزانياتها المعتمدة بمبالغ ضخمة دون مساءلة واضحة أو تبريرات مقنعة، مبيناً أن التجاوزات بلغت 28 مليون دينار في وزارة التربية والتعليم، و27 مليون دينار في المستشفيات الحكومية، و16 مليون دينار في الرعاية الصحية الأولية، و14 مليون دينار في وزارة الأشغال، بالإضافة إلى 12 مليون دينار في وزارة الداخلية. وعقد مقارنة لاذعة بين هذا الهدر المليوني وبين تعذر الحكومة بكلفة إقرار زيادة الـ 3٪ للمتقاعدين، متسائلاً عن غياب المصداقية والشفافية في ظل تجاوزات بالملايين وتأجيل مشاريع تضاعفت تكلفتها على الدولة. كما فتح ملف شركة "بابكو إنيرجيز"، مطالباً بمساءلة واضحة حول أسباب عدم تحويل مبلغ 66 مليون دينار من أرباحها إلى ميزانية الدولة.

وفي سياق الأرقام الكلية، سلط سلمان الضوء على القفزة المخيفة في العجز المالي، والذي ارتفع من 774 مليون دينار إلى أكثر من مليار دينار رغم الحديث الحكومي المتكرر عن تقليص النفقات، متسائلاً عما إذا كان هذا الارتفاع مرتبطاً باستدانة خارج الأطر القانونية. وأشار إلى أن كلفة خدمة الدين العام تجاوزت حاجز المليار دينار سنوياً في ظل غياب استراتيجية واضحة للحد من هذا التضخم. واختتم تصريحه بالتأكيد على أن برنامج التوازن المالي قد سار بعكس الاتجاه، محذراً من استمرار لجوء الحكومة إلى جيب المواطن كحل أسهل لسد العجز، ومطالباً بتقديم خطط شفافة وجريئة لمعالجة العجز والدين العام بما يحقق الاستدامة المالية ويحفظ مصالح المواطنين.

النائب الأول: 66 ألف عامل أجنبي بلا تصاريح.. وتناقضات حكومية تكشف عن هدر مالي وتجاوزات بلا محاسبة

كشفّ عضو «تقدم» النائب الأولى لرئيس مجلس النواب عبدالنبي سلمان، خلال مناقشة الحساب الختامي الموحد للدولة للسنة المالية 2024، عن فجوة عميقة بين الادعاءات الرسمية والواقع الذي وثقته تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية، ومحذراً من استمرار «الهدر الحكومي» وتكرار المخالفات والتجاوزات منذ عام 2004 دون أي مساءلة للمسؤولين.

وأشار سلمان في مداخلته إلى التناقض الصارخ في ملف التوظيف؛ ففي الوقت الذي يدّعي فيه جهاز الخدمة المدنية عدم وجود شواغر، ترصد تقارير الرقابة استمرار التعيينات في وظائف ذات طبيعة دائمة، وتكشف عن توظيف غير بحرينيين بعقود في تخصصات غير نادرة، متسائلاً عن المبررات الحقيقية لتجاوز الكفاءات الوطنية لصالح الأجانب. وعلى صعيد القطاع الخاص، فند سلمان الأرقام الحكومية، موضحاً أن نسبة «البحرنة» تراجعت فعلياً من 19٪ في 2021 إلى 18٪ في 2025، مما يضع علامات استفهام حول التصريحات الرسمية بتوظيف آلاف المواطنين.

وفي ملف سوق العمل، دق سلمان ناقوس الخطر بكشفه عن وجود نحو 66 ألف عامل أجنبي يسرحون في السوق بلا تصاريح عمل، نتيجة التراخي في إلغاء التصاريح إثر تصفية بعض الأنشطة التجارية، موجهاً تساؤلاً حازماً حول الدور المغيب لـ «هيئة تنظيم سوق العمل» في ضبط هذا الانفلات.

ولفت النائب إلى الضعف الملحوظ في الرقابة على المال العام نتيجة افتقار جهات حيوية لمدققين داخليين، كالجهاز الوطني للإيرادات والمجلس الأعلى للبيئة ونادي راشد للفروسية. كما حمّل «هيئة الكهرباء والماء» مسؤولية الهدر الضخم المتمثل في فاقد مائي يتجاوز 66 مليون دينار سنوياً، مستهجناً غياب الحلول العاجلة وتمديد خطط المعالجة حتى عام 2032، في الوقت الذي يكتوي فيه المواطن بنار الفواتير المرتفعة.

إيمان شويطر: رفع سقف التمويل الإسكاني ضرورة لمواكبة أسعار السوق وتخفيف قوائم الانتظار

أكدت النائب إيمان شويطر، عضو مجلس النواب، أن طول فترات الانتظار على الطلبات الإسكانية – التي قد تمتد إلى 25 عاماً وأكثر – دفع العديد من المواطنين إلى البحث عن حلول بديلة، في مقدمتها اللجوء إلى التمويلات الإسكانية لتأمين سكن مناسب بشكل عاجل، في ظل محدودية جدوى انتظار الحصول على وحدة سكنية من الوزارة.

وأوضحت شويطر أن وزارة الإسكان اتجهت خلال الفترة الماضية إلى توفير خيارات تمويلية وتوجيه المواطنين للاستفادة منها كحلول فورية، إلا أن هذه الخيارات باتت تواجه تحديات حقيقية، أبرزها الارتفاع الكبير في أسعار العقارات ومواد البناء، الأمر الذي جعل تكلفة المسكن المناسب لا تقل في كثير من الحالات عن 100 ألف دينار.

ودعت شويطر وزارة الإسكان إلى ضرورة مواءمة سياساتها التمويلية مع تطورات السوق وارتفاع الأسعار، مشيرة إلى أن رفع سقف التمويل الإسكاني بات خياراً ملحاً لضمان فاعلية هذه الحلول وزيادة إقبال المواطنين عليها.

وفي هذا السياق، أشارت إلى أن الوزارة تبرر عدم رفع سقف التمويلات بخوفها من تأخر تلبية الطلبات الإسكانية وخلق قوائم انتظار جديدة، إلا أنها شددت على أن ما أعلنته الحكومة ضمن ميزانية 2025-2026 من تخصيص نحو 800 مليون دينار للمشاريع والخدمات الإسكانية، يعد كفيلاً باستيعاب رفع سقف التمويل. وأكدت شويطر أن رفع سقف التمويل إلى 150 ألف دينار، وفقاً للمقترح المقدم من بنك الإسكان، من شأنه أن يتماشى مع أسعار السوق الحالية، ويسهم في تعزيز قدرة المواطنين على تملك مساكنهم، إضافة إلى دوره في تخفيف الضغط على قوائم الانتظار الإسكانية.

..وتحذر من ثغرات تطبيق البحرنة وتطالب باحتسابها على مستوى السجل التجاري

حذّرت النائب إيمان شويطر من وجود ثغرات في آلية تطبيق نظام البحرنة في القطاع الخاص، كما وردت في تقرير ديوان الرقابة المالية، مؤكدة أن احتساب نسب البحرنة على مستوى فروع السجل التجاري بدلاً من إجمالي عدد العاملين يضعف من فاعلية النظام ويفتح المجال للتحايل عليه.

وأوضحت أن الآلية الحالية أدت إلى عدم تطبيق نظام البحرنة حوالي 92٪ من إجمالي فروع القطاع الخاص، نتيجة عدم بلوغ عدد العاملين في كل فرع الحد الأدنى المطلوب للتطبيق، رغم أن بعض هذه المنشآت تضم أعداداً كبيرة من العمالة الأجنبية.

وأشارت إلى أن هذا الوضع يمكّن بعض أصحاب الأعمال من تفادي تطبيق البحرنة عبر توزيع العمالة على عدة فروع أو إبقاء أعداد العاملين في كل فرع دون الحد المطلوب، ما يشكل التفافاً على الهدف الأساسي للنظام.

وأكدت شويطر أن استمرار احتساب نسب البحرنة بهذه الآلية يتعارض مع جهود تعزيز توظيف المواطنين، داعية إلى اعتماد احتساب النسبة على مستوى السجل التجاري بالكامل، بما يضمن تحقيق العدالة ويحفّز على توظيف البحرينيين بشكل فعلي.

الشويخ يطالب ببحرنة الإرشاد السياحي ويحذّر من مخالفات تمس الهوية الوطنية

طالب النائب الدكتور مهدي الشويخ بفتح نقاش جدي حول "بحرنة" قطاع الإرشاد السياحي، مؤكداً أن هذا القطاع يمثل الواجهة الأولى لمملكة البحرين أمام الزوار، ولا يجوز أن يبقى تحت هيمنة عمالة غير وطنية رغم توافر الكفاءات البحرينية القادرة على أداء هذا الدور.

وانتقد الشويخ رد وزارة السياحة على سؤاله البرلماني، مشيراً إلى أنه تضمن الإشارة إلى وجود مسودة قرار جديد لتنظيم المهنة دون إرفاقها، في حين أن الإطار القانوني النافذ منذ عام 2005 ينص صراحة على قصر منح رخص الإرشاد السياحي على البحرينيين.

وكشف عن وجود تجاوزات في تطبيق شروط الترخيص، مبيناً أن نسبة المرشدين غير البحرينيين تجاوزت 28٪ من إجمالي المرخصين، وهو ما يعد مخالفة واضحة للضوابط المعتمدة. وأشار إلى رصد مخالفات قانونية تتمثل في منح تراخيص لأفراد يحملون "إقامات التحاق عائلي" وأجانب يعملون لدى جهات أخرى، بما يخالف قانون الإقامة الذي لا يجيز لهذه الفئات مزاولة العمل.

وفيما يتعلق باستراتيجية السياحة للأعوام 2022-2026، أعرب الشويخ عن استغرابه من غياب برامج تدريبية تستهدف تأهيل البحرينيين، خصوصاً في مجال اللغات، لتمكينهم من الالتحاق بالمهنة. وقال إن الوزارة، في المقابل، تقوم بتدريب أجانب ومنحهم تراخيص لممارسة المهنة خلال مواسم الذروة، دون رقابة كافية، معتبراً أن ذلك يشكل إجحافاً بحق المواطنين المؤهلين.

شكوى لمعلمات بشأن إنهاء خدمات مفاجئ في مدرسة خاصة

سجل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين شكوى من عدد من المعلمات العاملات في إحدى المدارس الخاصة، إثر قرار مفاجئ بإنهاء خدماتهن دون توضيح مبررات واضحة، على أن يكون 30 يونيو 2026 آخر يوم لهن في العمل.

وبحسب ما ورد في الشكوى، فإن القرار شمل عدداً من الموظفات البحرينيات، من بينهن معلمات على عقود دائمة تتجاوز سنوات خدمتهن ثماني سنوات، إضافة إلى أخريات حديثات التعيين ضمن برامج مدعومة من تمكين، لم يمضِ على التحاق بعضهن بالعمل سوى أَشهر قليلة. وأشارت المشتكيات إلى أنه تم في المقابل توظيف كوادر أجنبية في الوظائف ذاتها خلال الفترة الأخيرة.

ووفقاً للبيانات المقدمة، فقد طال قرار إنهاء الخدمات نحو 22 موظفة بحرينية، إلى جانب عدد من الموظفين من جنسيات أخرى في وظائف تعليمية وإدارية، في وقت بررت فيه إدارة المدرسة القرار بأسباب تتراوح بين إعادة الهيكلة والاعتبارات المالية، مع طرح بدائل وظيفية في فروع خارج البحرين، تحديداً في الكويت وسلطنة عُمان.

وأكدت المعلمات أن القرار جاء دون أي إنذارات أو ملاحظات تتعلق بالأداء الوظيفي، مشيرات إلى أن تعيينهن تم أساساً بناءً على الكفاءة والخبرة، ومبدِيات قلقاً من التداعيات المعيشية والاجتماعية لهذا الإجراء، سواء عليهن أو على أسرهن، فضلاً عن انعكاساته المحتملة على استقرار العملية التعليمية.

وفي هذا السياق، باشَر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين تحركاته عبر التواصل مع الجهات المعنية، ممثلة في وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم، إلى جانب صندوق العمل "تمكين"، وذلك للتحقق من ملابسات الشكوى، وتقييم مدى وجود تجاوزات، والعمل على إيجاد حلول تحفظ حقوق العاملات ضمن الأطر القانونية.

دعـوات نقـابيـة للتكـاتـف الـوطنـي وضمـان استقـرار العمل فـي مـواجهـة التحـديـات الـراهنـة

عبر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في بيان له بياناً قلقه من استمرار تصاعد الأوضاع في المنطقة، وما قد تخلّفه من تداعيات إنسانية واقتصادية وانعكاسات على أمن المواطنين والمقيمين.

وثمّن البيان الجهود التي تبذلها مملكة البحرين والأجهزة المعنية في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على أمن وسلامة المواطنين والمقيمين، مشيداً في الوقت ذاته بدور الجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والنقابات في تعزيز بيئة العمل الآمنة وضمان استمرارية الأعمال في مختلف القطاعات.

وأكد الاتحاد أهمية التكاتف النقابي وتعزيز الوحدة العمالية خلال هذه المرحلة، في ظل تحديات متسارعة بدأت تنعكس على الجوانب المعيشية والاقتصادية. مشدداً على ضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية والتنظيمية بما يضمن سلامة الجميع، داعياً إلى تشكيل لجنة تضم أطراف الإنتاج الثلاثة لمتابعة المستجدات وضمان انسيابية العمل واستمراريته، إلى جانب توفير بيئة عمل آمنة تعزز الاستقرار الوظيفي.

كما دعا إلى ترسيخ التلاحم الوطني وحماية النسيج الاجتماعي، والابتعاد عن مسببات الفرقة، مؤكداً أهمية التكافل الاجتماعي في مواجهة الأزمات، مع التشديد على احترام السيادة الوطنية ورفض المساس بها أو بالمنشآت الحيوية والاقتصادية، وبما قد يهدد أمن العمال وسلامتهم.

نقابة عمال أسري تبحث مطالب العمال وتستعرض خططها التنظيمية في ظل الظروف الراهنة

عقدت نقابة عمال أسري اجتماعها الأسبوعي، حيث ناقشت عدداً من القضايا العمالية والتنظيمية، في إطار متابعتها لتطورات الأوضاع الحالية وحرصها على تعزيز استقرار بيئة العمل.

وفي هذا السياق، استعرضت النقابة أبرز المطالب الواردة من العمال خلال الفترة الأخيرة، والتي تمحورت حول قضايا الوقت الإضافي، والإجازات، وخدمات النقل، حيث جرى بحث آليات معالجتها والحد من آثارها على العاملين، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات العمل وحقوق العمال.

كما ناقش الاجتماع سبل استمرار تنفيذ برامج النقابة وأنشطتها، بما في ذلك البرامج التدريبية والفعاليات الاجتماعية، مع التأكيد على أهمية التكيف مع الإجراءات الاحترازية المعمول بها، بما يضمن استمرارية العمل النقابي دون الإخلال بمتطلبات السلامة.

وفيما يتعلق بالجمعية العمومية المقبلة، استعرضت النقابة آخر الاستعدادات الجارية، بما في ذلك مستجدات إعداد التقريرين الأدبي والمالي، تمهيداً لعرضهما وفق الأطر التنظيمية المعتمدة.

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

كاريكاتير
خالد الهاشمي

نقابة عمال «أوال للألبان» تؤكد التزامها بدعم استمرارية العمل وتعزيز روح الفريق في ظل التحديات

أكدت نقابة عمال شركة أوال للألبان على موقفها الداعم لاستمرارية العمل في ظل الظروف الراهنة مشددة على وقوفها إلى جانب الشركة والعاملين، كما درجت عليه في مختلف الأزمات والتحديات.

وأشار البيان إلى أن العاملين في الشركة يمتلكون خبرة تراكمية في التعامل مع الأوضاع الاستثنائية، وقد أثبتوا خلال محطات سابقة قدرتهم على تجاوز التحديات بروح من الالتزام والمسؤولية، بما يعكس مستوى عالياً من الانضباط المهني والانتماء المؤسسي.

وأوضح أن دافعية العاملين للاستمرار في أداء مهامهم تنطلق من جملة من الاعتبارات، في مقدمتها الحرص على تأمين سبل العيش الكريم، إلى جانب الشعور العميق بالانتماء للمؤسسة باعتبارهم شركاء في مسيرتها الإنتاجية، فضلاً عن إدراكهم لدورهم الحيوي في دعم الأمن الغذائي من خلال توفير المنتجات الأساسية للمواطنين والمقيمين.

وأكدت النقابة أن العاملين في الشركة سيواصلون أداء واجباتهم بروح المسؤولية، مع التركيز على أهمية العمل الجماعي وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف داخل بيئة العمل، بما يسهم في تجاوز التحديات الحالية وضمان استمرارية العمليات بكفاءة واستقرار.

كما شدد البيان على أن المرحلة الراهنة تتطلب تكثيف الجهود وتوحيد الصفوف، والعمل على ترسيخ بيئة عمل إيجابية قائمة على التفاهم والمسؤولية المشتركة، بما يحقق مصالح الشركة والعاملين على حد سواء. مؤكدة على أن استقرار العاملين يمثل ركيزة أساسية لاستدامة أداء الشركة، داعية إلى تعزيز قنوات التعاون والتفاهم بين الإدارة والعمال بما يدعم استمرارية العمل ويحفظ مكتسبات المؤسسة.

وحـــدتنـــا الـــــوطنيـــــة
أولاً وقبـــــل كـــــل شـــــيء

يظل عالم تتقاذفه الفتن والحروب، وتعصف به على الدوام دعوات القتل والدمار، وتنهار فيه القيم والأخلاق والمبادىء، وتتراجع فيه التنمية لصالح دعوات العسكرة والتغوّل المستمر للقوى المهيمنة وأدواتها المصطنعة، التي تحاول جاهدة أن تهيمن بشكل متسارع على مقدرات الشعوب، خاصة تلك التي لا يملك بعضها القدرة على مجابهة جبروت القتل والتآمر والانقلابات وسرقة الموارد، الذي أصبح عنوان المرحلة الذي تشيعه الإمبريالية الاميركية واعوانها وأدواتهم حول العالم، وما جرى في فنزويلا من تعدٍّ على سيادتها الوطنية خير دليل، وما حصل قبله وبعده في غزّة والضفة وبقية الأراضي المحتلة، بل وما حصل في العراق وليبيا ولبنان واليمن، وما يحصل الآن في السودان من نهب وتدمير وتقسيم وقتل ممنهج، تحت ذرائع واهية، اثبتت التجارب كم أنها تستحق ان تسمى مؤمرات مدروسة وجرائم حرب ضد الإنسانية.

عبد النبي سلمان

على دولنا وإعلامنا الرسمي، ونخبنا المثقفة والواعية، مهمة التصدي لما نواجهه من تحديات، بكل مسؤولية عبر خطاب وطني جامع ومدروس

وهي للأسف ذات الممارسات الإمبريالية المتبعة منذ عقود ولازالت، حين تغيب ابسط الأدوار التقليدية لمؤسسات دولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتوظف المنظمات الحقوقية وتستلب قرارات المحاكم الدولية، لتحلّ محلها هيمنة القوى المستعمرة ومؤسساتها، عبر ممارسات واستنزاف ولغة متعالية أو حتى عنصرية متنمرة تسعى لبسط كل عوامل هيمنتها بدون رحمة، لتستمر عملية نهب الثروات وزعزعة عوامل الاستقرار والإمعان في مزيد من الإفقار لشعوب باتت مقهورة، وقرارات فوقية تفرضها حروب مبرمجة ومخططات تدميرية لا تتورع حتى عن تغيير الحدود والهويات والجغرافيا السياسية، تلبية لجشعها وطموحاتها في البقاء اطول فترة ممكنة، محاولة الخروج من أزماتها الاقتصادية ومديونياتها المتضخمة، والإبقاء على ما تبقى من هيبتها المتلاشية، وسط عالم يتحوّل سريعاً باتجاهات ومسارات يمكن عرقلتها، لكن بالتأكيد يصعب إيقاف تحولاتها المرتقبة.

أمام مشهد عالمي كئيب ومخيف بل ومرعب بالفعل كهذا، نظراً لما تمتلكه تلك الدول المتنمرة من قوة قهرية تستند لتكنولوجيا متقدمة في السلاح والأمن السيبراني والقدرات التصنيعية المتطورة، والتي تعدت كثيرا حدود وقدرات غالبية دول العالم، تتبقى لدولنا خيارات جد محدودة، لكنها مؤثرة وفاعلة بكل تأكيد، فيما لو وظفت بشكل افضل.

من بين تلك الخيارات يبقى الخيار الأمضى هو تماسك ووحدة المصير لشعوبنا ولدولنا التي ابتلي بعضها أحياناً إما بموارد تنموية مطلوبة أو بموقع جغرافي مؤثر أو حتى بموارد بشرية هائلة، مما جعلها هدفا مشروعاً على الدوام لتلك القوى الاستعمارية الجشعة. لذلك يصبح من نافلة القول إن دولنا، حكومات وشعوباً ومؤسسات وتيارات سياسية ومدنية، مطالبة بالفعل بوعي أكبر يتجاوز حالة الصراع والتخبط التي تعيشها شعوبنا، حيث تفرض حالة التراجع والإنكفاء الراهنة أهمية تعزيز النسيج الوطني والوحدة والتماسك أولاً، الذي هو حجر الزاوية في كل ما نرمي إليه للعبور من حالة الاستلاب والتراجع، نحو حالة مختلفة عنوانها تحمل المسؤولية وتعزيز مقوّمات الدول والارتقاء بالشعوب، والوقوف بوجه خطابات التقسيم والكراهية، التي تغذيها وسائط إعلامية منفلتة دون ضوابط رادعة، لكي نعطي للناس أملاً أكبر في تطلعاتهم المشروعة نحو المستقبل، وهنا تكمن مسؤولية الحكومات والأفراد والمؤسسات والتيارات الاجتماعية والسياسية المختلفة، بعدم الارتهان لخطابات تقليدية أو مخترقة حتى النخاع، بعضها من قبل أجهزة استخبارات أجنبية أو حتى تيارات سياسية ومجتمعية متخلفة، تعتاش على تعزيز الانقسام والفرقة، ليبرز بعدها دور النخب الثقافية والمجتمعية، بوعي يتجاوز حدود الطائفة أو المذهب والدين أو العرق.

لا يكفي أن تكون لدينا قوانين وأنظمة وشعارات تُمجد التعايش والوحدة الوطنية دون وعي حقيقي بأهمية تعزيز النسيج الداخلي لأوطاننا، فالتجارب تؤكد أن تلاحم المكونات الوطنية وتعزيز النسيج المجتمعي والوحدة الوطنية وإلغاء كافة مظاهر الكراهية والتمييز هي عوامل يجب أن تحظى برعاية الحكومات، والنخب ومختلف الشرائح وتشجيعها قولاً وعملاً، حتى نستطيع أن نبنى أوطاناً يحكمها التآخي والروابط الإنسانية الجامعة، التي نحتاجها بصورة أكبر في ظل عالم يتجه بصورة متزايدة نحو انقسامات خطيرة ونهج مفرط في انعزاليته المقيتة والتي على دولنا وإعلامنا الرسمي، وكذلك نخبنا المثقفة والواعية، مهمة التصدي لها بكل مسؤولية وجرأة، عبر خطاب وطني جامع ومدروس يرتقي بنا نحو المستقبل المشرق الذي هو غاية طموحاتنا الراهنة.

صفحات مشرقة من تاريخ البحرين الحديث

الانتماء للوطن يعلو فوق كل اعتبار

جلال إبراهيم

يشكّل تاريخ البحرين الحديث لوحة ناصعة البياض، حافلة بالمواقف البطولية واللحظات الفارقة التي جسّدت فيها إرادة الشعب البحريني، بكل أطيافه ومكوّناته، تمسّكه بهويته العربية المستقلة ورفضه القاطع لأي وصاية أو احتلال. وفي هذا المقال، نتوقّف عند محطّتين عظيمتين: نضال هيئة الاتحاد الوطني ضد الاستعمار البريطاني (١٩٥٤–١٩٥٦)، وتصويت الشعب بالإجماع على عروبة واستقلال البحرين عام ١٩٧٠، لنفضح بهما ادّعاءات المشكّكين والمسيئين، ولا سيما أولئك الذين يتخذون من الطائفية غطاءً للتشكيك في انتمائهم، خاصة في ظل الاعتداءات الإيرانية الأخيرة على البحرين.

في منتصف خمسينيات القرن الماضي، نهض شعب البحرين بقيادة هيئة الاتحاد الوطني، تلك الكتلة النضالية الجامعة التي ضمّت السنّة والشيعة على اختلاف مشاربهم، لتطالب برحيل الاستعمار البريطاني وتحقيق الاستقلال الكامل. قاد هذه الهيئة رجال مخلصون من مختلف القرى والمدن، وقدّموا الغالي والنفيس في سبيل حرية وطنهم. اعتُقلوا وعُذّبوا وسُجنوا على يد المستعمِر، لكنهم لم يتراجعوا عن مطلبهم الأساسي: بحرين حرة عربية مستقلة.

لقد أثبتت تلك المرحلة أنّ الانتماء للوطن يعلو فوق أي اعتبار طائفي أو مذهبي، وأن الشعب البحريني – سنة وشيعة – كان وما زال صفًا واحدًا في مواجهة أي احتلال أو هيمنة خارجية.

وفي لحظة تاريخية حاسمة عام 1970، أجرت الأمم المتحدة استفتاءً حرًّا لسكان البحرين لتحديد مصيرهم. جاءت النتيجة مدوّية: إجماع الشعب البحريني على أنّ البحرين دولة عربية مستقلة تحكمها أسرة آل خليفة، وليست جزءًا من أي كيان آخر. لم يكن هناك صوت معارض أو مشكّك؛ لأن الهوية البحرينية العربية كانت وما زالت راسخة في وجدان الجميع، سنة وشيعة على السواء.

هذا التصويت التاريخي، الذي اعترفت به الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أسقط كل المزاعم التوسعية وقطع الطريق على أي مشروع يهدف إلى المساس بسيادة البحرين.

في عام 2026، تعرّضت البحرين لاعتداءات إيرانية صريحة، حاولت من خلالها طهران النيل من أمن البحرين واستقرارها. لكن الشعب البحريني، بكل أطيافه، خرج ليؤكد مجددًا أن ولاءه للبحرين وليس لأي جهة خارجية، ومن التأييد لموقف قيادته السياسية برفض الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضد دولة إيران، ومع إيقافها فورًا عبر الحلول الدبلوماسية الدولية. لقد كان الموقف الرسمي والشعبي واضحًا وحازمًا في مواجهة التهديدات الفارسية.

في خضم هذه الصور المتعددة من تاريخ البحرين الحديث والمعاصر، يبرز سؤال محرج لمن يشككون في انتماء البحرينيين: كيف يجرؤ أحد بعد كل هذه التضحيات والمواقف البطولية على التشكيك في ولائهم لأرضهم ووطنهم؟ لقد قاد السنة والشيعة النضال معًا ضد الاستعمار، وصوّتوا معًا لعروبة البحرين واستقلالها، ووقفوا معًا صفًا واحدًا في وجه الاعتداءات الإيرانية الأخيرة.

أولئك الذين يسيئون إلى البحرين، أو يشككون في ولاء أبنائها، هم إما جاهلون بالتاريخ، أو متعمّدون تشويه الحقائق. على هؤلاء أن يخجلوا من أنفسهم، وأن يراجعوا مواقفهم، فالوطنية البحرينية ليست حكرًا على أحد، ولا يمكن لأي كان أن يختبر انتماء البحرينيين لوطنهم أكثر مما اختبره أجدادنا في سجون الاستعمار وفي الاستفتاء على عروبة واستقلال البحرين.

البحرين تجمعنا

الوطن أغلى من أي انتماء فرعي، لذا تظلّ البحرين الحاضنة الجامعة للجميع، وقد أثبت البحرينيون، بكل أطيافهم ومكوناتهم، أنّ الولاء للبحرين هو القاسم المشترك الأعلى بينهم، فنحن جميعاً بحرينيون متمسكون بوطننا وهويتنا الوطنية الجامعة، وبانتماءنا العربي، ندرك أنّ مصيرنا واحد، وتحدياتنا مشتركة، وأمن وطننا واستقراره لا يقبل القسمة.

يجب أن نحرص على أن يبقى مجتمعنا البحريني عصيّاً على التفكك، وهذا هو المبدأ الأساسي الذي نحتاجه دائماً، وتزداد أهميته في لحظات التوتر الإقليمي لإفشال مسعى كل من يحاول تفكيك وحدتنا، وتاريخ البحرين، القريب منه والبعيد، يقدّم لنا درساً في القدرة على التماسك، وفي تحويل التنوع إلى مصدر غنى لا إلى سبب انقسام، فهذا الوطن الذي احتضن على مدى قرون أطيافاً متعددة من الثقافات والانتماءات، لم يُبنَ على لون واحد، ولا على صوت واحد، بل على مكوّنات متداخلة صنعت هويته الجامعة.

التحدي الحقيقي الماثل أمامنا يكمن في استثمار الاختلاف لتأجيج المخاوف، واستخدامه أداةً في صراعات لا تخدم المصلحة الوطنية، لذا فإنّ الوعي الوطني المسؤول هو خط الدفاع الأول، الكفيل بتحصين المجتمع من الانجرار وراء خطاب الفرقة، وفي تغليب المصلحة العامة على الحسابات الضيقة، فأي تصدع في النسيج الاجتماعي لن يصيب فئة دون أخرى، بل سيمتد أثره إلى الجميع.

لقد وضعنا كبحرينيين في محطات عديدة وطننا فوق كل اعتبار، وفي كل مرّة كانت ترتفع فيها نبرة الانقسام، كانت هناك أصوات عاقلة تعيد التذكير بأنّ ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرقنا، وحاجتنا اليوم مُلحة لأن تكون هذه الأصوات هي الأعلى والأكثر حضوراً، على قاعدة أنّ الولاء للوطن وللدولة هو البوصلة المجربة في صون وحدتنا وتجاوزنا للتحدّيات.

التقدمي في الأول من مايو ٢٠٢٦

الفجوة بين فرص العمل المتاحة ومتطلبات الباحثين عن عمل تتسع يومًا بعد يوم

اكّد القطاع العمالي في المنبر التقدمي أن يوم العمال العالمي يمرّ هذا العام في ظلّ حرب مستعرة في المنطقة، تنثُر شرورها على جميع شعوبها، مخلفةً الكثير من الخسائر في الأرواح والمقدرات. ولا تقتصر تداعياتها على بلدان وشعوب المنطقة فقط، بل تمتد إلى معظم دول العالم، حيث طالت تأثيرات الحرب في المنطقة جميع نواحي الحياة.

جاء ذلك في بيان القطاع بمناسبة الأول من مايو، الذي وجه فيه «تحية فخر واعتزاز إلى جميع عمال البحرين، ومن خلالهم إلى جميع عمال العالم، الذين سطّروا بكدّهم وعرقهم سجلاً مشرفاً من العطاء والتضحية»، وجاء في البيان:

«في احتفالاتها في الأول من أيار من كل عام، تؤكد الطبقة العاملة على المبادئ الأساسية التي انطلق منها العمال في نضالهم من أجل مجتمع يخلو من الاستغلال، وتسوده العدالة والحرية، ويُؤمّن فيه للجميع العيش الكريم. تحيي هذه الذكرى احتفاءً بتلك التضحيات الجسام، منذ مجزرة «هاي ماركت» مروراً بجميع معارك النضال العمالي في مختلف بقاع الأرض، سعياً لتحقيق الحياة الكريمة للجميع، وفق ما تنص عليه مبادئ العدالة الاجتماعية، وتأكيداً على المطالب العمالية العادلة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

يأتي احتفالنا هذا العام في ظل حرب مستعرة في المنطقة، تنثُر شرورها على جميع شعوبها، مخلفةً الكثير من الخسائر في الأرواح والمقدرات. ولا تقتصر تداعياتها على بلدان وشعوب المنطقة فقط، بل تمتد إلى معظم دول العالم، حيث طالت تأثيرات الحرب في المنطقة جميع نواحي الحياة.

الحرب التي بدأت ثلاثية، اتسعت رقعتها لتنتشر في معظم دول المنطقة، لتتحمل الدول الخليجية القسط الأكبر من تبعات الهجمات الإيرانية، ولم تقتصر هذه التبعات على المجال العسكري المباشر، بل شملت استهداف البنية التحتية للطاقة، ومسارات الشحن البحري، وشبكات الطيران والاتصالات والمساكن الآمنة، مما عرّض سلامة العاملين في هذه القطاعات لمخاطر كبيرة، وهدد العديد من المناطق المدنية والسكنية.

يحيي عمال البحرين والنقابات العمالية هذه المناسبة، وهم يواجهون تحديات كبرى تعبر عنها مطالبهم ونضالاتهم في

سبيل تحقيقها، ومن أبرزها:

أولاً: تظهر جميع المؤشرات أن الفجوة بين فرص العمل المتاحة ومتطلبات الباحثين عن عمل لائق من المواطنين ما تفتأ تتسع يومًا بعد يوم. ومع احتمالية تفاقم العجز في خلق فرص عمل لائقة للباحثين عن العمل من المواطنين عامة، والشباب خاصة، تنمو وتتسع شريحة وحجم العمالة غير المنظمة، ويزداد انتشارها بين جميع المهن والشرائح المجتمعية. وهذا يشكل مزيدًا من الهشاشة، ويعرّض فئات واسعة من المواطنين لمخاطر كبيرة وظروف عمل غير لائقة، نتيجة عدم شمولهم بأنظمة وقوانين الحماية الاجتماعية. وهذا يعد خللاً كبيراً ونقطة ضعف في تطبيق المبدأ الدستوري القاضي بالعدالة الاجتماعية للجميع، والذي يُعتبر الحق في العمل اللائق مرتكزاً أساسياً فيه.

ثانياً: رغم مرور أكثر من خمس سنوات على التعديلات التي اقترحتها الحكومة على قوانين التقاعد، والتي تم عبر الانتقاص من حقوق المشتركين، وتحميلهم نتائج وتبعات فشل سياسات وإدارة منظومة الحماية الاجتماعية، لا تزال هيئة التأمين الاجتماعي في وضع مالي يتجه نحو الأسوأ، وينذر بمخاطر كبيرة سيكون لها تأثير على الاستقرار المجتمعي إذا لم تُعالج بشكل حكيم، ولم تتغير السياسات الإدارية والاستثمارية المتبعة.

ثالثاً: غياب الحوار الاجتماعي المنتج والإيجابي بين أطراف الإنتاج، وتراجع العديد من إدارات الشركات (بما فيها شركات حكومية) عن تنفيذ اتفاقيات عمل جماعية، في مخالفة فاضحة لنص قانون العمل والمعايير الدولية المنظمة للعلاقة بين إدارات الشركات والعمال عبر ممثليهم النقابيين.

رابعاً: تعطيل تنفيذ أحكام قضائية باتة في قضايا عمالية لصالح النقابات، تعني بمصالح وحقوق العمال.

خامساً: رغم مرور أكثر من سنتين على بعض حوادث العمل الخطيرة في مواقع عمل تابعة لشركات حكومية، فإن التقارير المتعلقة بهذه الحوادث لم تُنشر بعد. وهذا رغم تعهّد الحكومة أمام المجلس النيابي بتشكيل لجان تحقيق في هذه الحوادث ونشر تقاريرها. ولم يُنشر أي شيء طوال هذه المدة، إضافة إلى عدم إشراك ممثلي العمال في تلك اللجان، في تجاهل واضح لنص الاتفاقية الدولية بشأن السلامة المهنية، التي تعتبر البحرين إحدى الدول المصادق عليها، وهي بحكم القانون ملزمة التنفيذ.

وفي هذا اليوم المجيد، لا يسعنا إلا أن نقف إجلالاً وإكباراً لعمال فلسطين ولبنان، الذين يواصلون العمل في وجه آلة الاحتلال، متحدين القهر والعنف والحصار. إنهم رموز الصمود والشجاعة والإقدام، يصنعون الحياة من بين الأنقاض، ويواصلون العطاء رغم التهديد والتجويع والحرمان من أبسط حقوقهم في الحياة الكريمة.

تحية نضالية لكل عمال العالم».

بصراحة

أول احتفال بعيد العمال العالمي في البحرين

يحتفل العمال وسائر الكادحين في العالم بالأول من مايو/ أيار عيد العمال العالمي، كل عام، حيث تمَّ إقراره من قِبل الأممية الثانية في العام ١٨٨٩، على أثر إضرابات العمال التي جرت في شيكاغو عام ١٨٨٦، مطالبين بتحديد ساعات العمل في اليوم إلى ٨ ساعات، فحاصرتهم الشرطة وأطلقت الرصاص عليهم وسقط العديد منهم ضحايا جراء ذلك، لهذا اختارت الأممية الثانية الأول من مايو الذي سقط فيه العمال شهداء تخليداً وإجلالاً لهم، ليصبح رمزاً للطبقة العاملة ونضالاتها ضد جشع الرأسماليين وأرباب العمال، وتقديراً لتضحيات العمال وسائر الكادحين في العالم، وأصبحت العديد من الدول تحتفل به، كإجازةً رسميةً تعطّل فيه الأعمال في تلك الدول.

فاضل الحليبي

وحسب شهادة للرفيق المناضل عبدالله الراشد البنعلي، الشخصية القيادية البارزة في جبهة التحرير الوطني، في مقابلة أجرتها معه نشرة "الفجر" التي كانت الجبهة تصدرها في الخارج، في عددها الصادر في فبراير 1980، والمكرّس للذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الجبهة، فإن أول احتفال بمناسبة عيد العمال العالمي كان في عام 1955 بعد شهرين ونصف على تأسيس جبهة التحرير الوطني التي تأسَّست في 15 فبراير 1955، حيث قال الرفيق أبو غسان: "انطلق الباص من منطقة النعيم بالمنامة، من بداية شارع البديع إلى أحد البساتين، هناك أُلقِيَت الكلمات، وغنَّى الحضور الأغاني والأناشيد الأممية في هذه الذكرى".

لقد مضى واحد وسبعون سنة على ذلك الاحتفال، وظلّت رفيقات ورفاق وأنصار جبهة التحرير يحتفلون به طوال تلك السنوات الماضية بأشكال مختلفة.

وفي كتابه (التجربة الموءودة، الحياة الديمقراطية في البحرين)، الصادر في عام 2010، كتب النائب السابق علي ربيعة عن «كتلة الشعب» اليسارية المدعومة من جبهة التحرير، وهو يتناول ما أسماها «معركة عيد العمال»: «هناك العديد من العرائض والرسائل العمالية المرسلة إلى المجلس الوطني على هذا المطلب، ففي عام 1973 شهدت البحرين أول احتفال بعيد العمال وكان ذلك في صورة التوقف عن العمل لمدة ساعة واحدة في مواقع المنشآت الهامة مثل المطار وبابكو وألبا، الميناء، براون أند روت، ديلونج ويمبي. وبحكم الأجواء القمعية فقد تمَّ التحضير لهذا الاحتفال المحدود عن طريق توزيع المناشير الداعية للتوقف عن العمل، ووفاء بتعهداتها بالعمل على شرعية هذا العيد تقدَّمت «كتلة الشعب» في الثامن والعشرين من إبريل 1974، باقتراح برغبة لاعتبار الأول من مايو عيداً للعمال، ولكن هذا الاقتراح لم يحالفه النجاح بالرغم من حصوله على تسعة عشر صوتاً والسبب في ذلك وقوف (الكتلة الدينية) إلى جانب الحكومة في معارضة الاقتراح.»

ويواصل علي ربيعة حديثه بالقول: «الكتلة الدينية اعتبرت هذا العيد بدعةً ودخيلاً على الأعياد الدينية، بينما الحكومة اعتبرت هذا العيد تقليداً خاصاً بأكثر الدول ذات العقل الراديكالي، حسب ما أشار إليه السفير البريطاني في بريده المرسل إلى الخارجية في 29 إبريل 1974. (يقصد الكاتب السفير البريطاني في البحرين في مراسلاته مع وزارة الخارجية البريطانية). في هذه الرسالة يشير السفير إلى الضغط الذي مارسه اليسار من أجل الإعلان عن الأول مايو عطلة رسمية وكيف أنه كان مصمماً على عدم التنازل بالرغم من تهديدات الحكومة.

في مساء يوم الأربعاء الأول من شهر مايو 1974 شهدت البحرين أول احتفال علني بعيد العمال في مقر نادي البحرين بالمحرق، وكان المقرر أن يتمَّ هذا الاحتفال في نادي رأس رمان، لكن وزارة الداخلية سارعت لمنع النادي من إقامته، حضر الحفل ما يقارب الألف ومائتين من العمال والنشطاء السياسيين، تحدّث فيه كل من النائب رسول عبدالعلي الجشي والنائب الدكتور عبدالهادي خلف، النائب علي ربيعة والناشط العمالي عبدالواحد أحمد .

في كتابه المشار إليه يقول النائب علي ربيعة: "بعد مرور سنة واحدة على الاقتراح برغبة عاودت (كتلة الشعب) طرح الموضوع وكان ذلك في الجلسة الثامنة والثلاثين المنعقدة في العشرين من أبريل 1975، لتتم معارضته من قبل أعضاء الكتلة الدينية «.

تمَّ حل المجلس الوطني في 26 أغسطس 1975، واُعتُقِل العشرات من اليساريين من أعضاء جبهة التحرير والجبهة الشعبية، وبعض نواب "كتلة الشعب" التي فازت في انتخابات 7 ديسمبر 1973 بثمانية نواب من أصل 30 نائباً منتخباً، وجمدت بعض مواد الدستور، وعاشت البلاد في حقبة قانون أمن الدولة ربع قرن، حتى حدث الانفراج السياسي في فبراير 2001 في عهد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وتمَّ التصويت على ميثاق العمل الوطني في 14 و15 فبراير 2001، فعاشت البلد عهداً جديداً، تحققت فيه بعض المكاسب المهمة، وكان أهمّها تشكيل الجمعيات السياسية بشكل علني لأول مرة في البحرين، وتأسيس النقابات العمالية والعديد من منظمات المجتمع المدني.

وفي الأول من مايو عام 2002 نظَّم المنبر التقدمي مسيرة في المنامة بمناسبة عيد العمال العالمي شارك فيها المئات من العمال والموظفين والنشطاء السياسيين، بقيادة القائد الوطني الراحل الرفيق أحمد الذوادي رئيس مجلس إدارة المنبر التقدمي آنذاك، الذي القى كلمة في نهاية المسيرة، لتكون بذلك أول تظاهرة عمالية بمناسبة عيد العمال العالمي شهدتها البحرين في فترة الانفراج السياسي، وتلا ذلك صدور مرسوم رقم (40) لسنة 2002، بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 5 لسنة 1973 بشأن العطلات الرسمية بإضافة يوم العمال العالمي الأول من مايو عطلة رسمية.

ومنذ عام 2003 حتى عام 2015 ظلّ الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين المنبر التقدمي وجمعيات سياسية أخرى، تنظم المسيرات بمناسبة عيد العمال العالمي يشارك فيها المئات من الأعضاء والأصدقاء، وكانت آخر مسيرة في عام 2015 ، بعدها تمَّ منع المسيرات والتظاهرات بهذه المناسبة من قبل الجهة الحكومية المعنية بالترخيص، ومواصلة لتقاليد في الاحتفاء بالمناسبة، استمرّ المنبر التقدمي بالاحتفال السنوي بعيد العمال في مقرّه بمدينة عيسى.

إن تأسيس النقابات العمالية وإقرار إجازة رسمية في عيد العمال العالمي، شكَّلا انعطافة سياسية ونقابية هامة في التاريخ المعاصر لبلادنا، وكل ذلك تحقق بفضل تضحيات الروّاد الأوائل من النقابيين الذين دفعوا الثمن باهظاً بالسجن والمنفى والفصل من العمل، وبعضهم حُرِموا حتى من الحصول على الضمان الاجتماعي، وهي مناسبة لأن نستذكر رفاقنا النقابيين ومناضلي حركتنا الوطنية، الأحياء منهم والراحلين وتضحياتهم الغالية.

تحت راية السلام

النقابات العمالية في مواجهة الاستغلال والدمار

في أغنيته الشهيرة «عمي يا بو شاكوش»، يوجّه الفنان العراقي المناضل جعفر حسن رسالة صادقة ونابضة إلى الطبقة العاملة، يقول فيها: «حتّى أشوف أزنود سمرة../ تخاف من عدها الحديد/ تمر بينا أورود حمرة../ تبني عالمنا الجديد/ تحقّق لنا أحلامنا../ وتبني كل آمالنا/ وتمنح الحب والتآخي/ لمن يريدون السلام».

فلاح هاشم

إنها تعبيرات صادقة وجميلة، تعكس أحلام وتطلعات الكادحين نحو بناء عالم خالٍ من الحروب والاستغلال، تسوده قِيَم العدل والحرية، تكشف عن جوهر العلاقة الوثيقة بين الطبقة العاملة وتطلعاتها نحو حياة كريمة وعدالة اجتماعية، وبين حركات السلام حول العالم؛ فهي علاقة تحالف استراتيجي بين من يؤمن بالبناء والتنمية والتقدم، ومن يسعى إلى الدمار والقتل.

فالحروب لا تقتصر آثارها على خسائر الأرواح فحسب، بل تمتد لتدمير البنى التحتية، واستنزاف الموارد الاقتصادية، وإحداث انهيار في النسيج المجتمعي، فضلًا عن ما تخلّفه من آلام وكوارث تمحو ما بناه العمال والكادحون بجهودهم وعرقهم.

وفي المقابل، يعمل تجار الحروب وكبار حيتان المال العالمي، عبر قيادات الدول الاستعمارية وسياساتها، على إشعال الصراعات والنزاعات لتكون مصدرًا رئيسيًا لتعظيم ثرواتهم واستمرار استغلالهم الجشع لشعوب وموارد العالم، لا سيما في بلدان ما يُسمى «العالم الثالث». فبدلًا من توجيه هذه الثروات والموارد نحو تنمية المجتمعات وتحسين ظروف المعيشة والعمل للجميع، وخاصة الطبقة العاملة التي تمثلها النقابات والحركات العمالية، تُهدر خيرات الشعوب في الحروب، عوضاً عن أن تُخصص لرفع الأجور وتطوير بيئات العمل، وهي المهمة الأساسية التي تناضل من أجلها هذه الحركات.

وتتعدد الأمثلة على مواقف النقابات والحركات العمالية المناهضة للحروب، ودعمها لحركات التضامن الدولي؛ بدءًا من موقفها الرافض للحربين العالميتين الأولى والثانية، واعتبارهما «أرهب الشرور الإنسانية»، مرورًا بمناهضة التدخلات الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (ومنها تجربة كوبا عام 1959)، والحرب على فيتنام، وصولًا إلى حملات تضامن عمال شركة رولز رويس في اسكتلندا ضد انقلاب تشيلي عام 1974، وانتهاءً بتحركات عمال الموانئ في إيطاليا وفرنسا وغيرها من الدول، احتجاجًا على حرب الإبادة الجماعية في فلسطين.

وتأتي هذه المواقف في إطار إرث نضالي واسع في مواجهة قوى الشر والاستعمار، بهدف الضغط من أجل السلام ووقف النزاعات والأعمال العسكرية، من خلال قيادة مسيرات وأنشطة عمالية سلمية تدعو إلى تحويل ميزانيات الحروب نحو قطاعات التنمية والخدمات، كالتعليم والصحة والتوظيف، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

البطالة بداية كلّ شر

جعفر خليل إبراهيم *

يقول الكاتب التشيكي الشهير فرانز كافكا: «البطالة بداية كل شر». يعبّر في مقولته هذه عن نظرة فلسفية تربط بين العمل والإنتاجية واستقامة النفس الإنسانية، معتبرًا أن غياب العمل يفتح الباب أمام الانحراف واليأس والاغتراب النفسي.

وعندما يدخل العاطل شيئًا فشيئًا في مرحلة التهميش، ويفقد أهم مقوّمات الحياة، ويبدأ في التحوّل إلى المرحلة الخطيرة، وهي المسكنة والجوع، فإنه يفقد جزءًا من إنسانيته، خصوصًا في ظل الرخاء الاقتصادي ووجود عمالة وافدة فرضتها سياسات العمل، حيث فضّل أصحاب العمل العمالة الوافدة بديلاً عنه تحت ذرائع اقتصادية واهمة.

يُثير البرازيلي جوزيه دي كاسترو في كتابه «جغرافيا الجوع» فكرة محورية مفادها أن الجوع ليس قدرًا محتومًا، بل هو نتاج صناعة بشرية. يؤكد كاسترو أن الإنسان يفقد جزءًا من إنسانيته عندما يجوع، فيتحول إلى كائن يخرج عن طبيعته المدنية والحضارية.

ومصداق ذلك ما حدث في الولايات المتحدة في الثالث عشر من يوليو عام 1977، عندما انقطعت الكهرباء عن مدينة نيويورك لأكثر من خمس وعشرين ساعة بسبب سلسلة من الصواعق ضربت محطة «إنديان بوينت» وخطوط نقل الطاقة. أدى هذا الانقطاع إلى اضطرابات واسعة في المجتمع الأمريكي، تمثلت في أعمال نهب وحرائق قادتها الفئات المهمشة والفقيرة في الشوارع والأحياء. وتسبب ذلك في تضرر أكثر من 160 متجرًا بسبب النهب والحرائق، وارتفعت معدلات الجريمة، خصوصًا في الأحياء الفقيرة.

إن البطالة تساهم في بناء مجتمع فاشل، وتحوّل الفرد إلى شخص عدواني يصعب التحكم في سلوكه. لذلك تكمن أهمية توفير الوظائف المناسبة التي تُعتبر مفتاحًا لضبط سلوك الإنسان وتعزيز انتمائه الوطني. وتكشف لنا مقولة أبي ذر الغفاري – رضي الله عنه – أهمية توفير العيش الكريم ومساهمته في تحقيق الاستقرار والسلام، حين قال: «عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس شاهرًا سيفه».

ولعلّ المقصود من كلام أبي ذر أن الفقر والعوز الطويل الناتج عن البطالة قد يؤديان بالمرء إلى أفكار هدامة، أو الانسياق وراء تصرفات غير أخلاقية نتيجة غياب الهدف والغاية، والحاجة الماسّة للعيش بكرامة. فالبطالة والفقر يُعتبران سببًا رئيسيًا في زعزعة استقرار المجتمع وعرقلة تقدمه، كما يؤديان إلى التخلف والجهل وإهدار قدرات الشباب وإمكانياتهم.

وعلى النقيض تمامًا، فإن توفير الوظائف المناسبة ومصادر الرزق الكافية للمواطنين يؤدي إلى الاستقرار والسلام الاجتماعي، ويُعتبر عاملاً أساسيًا في تهذيب أخلاق الفرد وتحسين سلوكه الحضاري، مما يجعله فردًا فاعلاً في تعزيز المستوى الاقتصادي والعلمي للمجتمع .

عرضتُ هذا التوصيف المختصر لأبيّن من خلاله أن التعامل مع البطالة من قبل الدولة يجب أن يكون حاله حال التعامل مع أي كارثة تقع في المجتمع، مثل جائحة كورونا أو الطاعون أو الحروب، لأن التأخير في علاج هذه الظاهرة يتسبب في ظواهر أخطر بكثير من الظاهرة نفسها.

ونحن نشاهد في دول كثيرة كيف حوّلت البطالة المجتمعات الآمنة إلى مجتمعات يسودها الإجرام والتخلف والانحطاط.

لم يعد علاج البطالة خيارًا تتخذه الدولة متى شاءت، بل هو واجب أقره الدستور الذي يُلزم بأن "تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه"، كما أن توفير العيش الكريم لجميع العاطلين من أبناء الوطن هو جزء من مسؤولية الشركات والمؤسسات العاملة في البلد

أنا على يقين من أن الدولة قادرة على توفير الوظائف المناسبة لجميع العاطلين من خلال قرار رسمي وخطة جادة لعلاج المشكلة، خاصة وأنه سبق للدولة أن حققت تجارب ناجحة في علاج هذه الظاهرة والتصدي لها، ومنها على سبيل المثال :البرنامج الوطني للتوظيف الذي امتد من 1 يناير 2006 إلى نهاية يونيو 2007، والذي تمكنت وزارة العمل من خلاله توظيف حوالي 19 ألف بحريني في القطاعين العام والخاص، وخفض معدل البطالة من 15٪ إلى ما دون 4٪.

لا يزال الوقت متسعًا لتطبيق سياسة "بحرنة" الوظائف وإعطاء الأولوية للبحريني في التوظيف، ولنا في نجاح تجربة المملكة العربية السعودية في سعودة الوظائف خير مثال.

* نقابي سابق

المنسيّون بين حربين أو أكثر

العنوان أعلاه مقتبس مع تصرف، من عنوان للروائية البحرينية ليلى المطوع لروايتها الصادرة في عام ٢٠٢٤ (المنسيّون بين ماءين) وتشير فيها إلى الماءين اللذين شكلا طبيعة هذه الجزيرة (البحرين) وهما الماء العذب والماء المالح وما حولهما من حكايات تمتزج فيها الأساطير بالتاريخ والحاضر. وأنا هنا فقط أقتبس العنوان دون أن تكون هناك أية علاقة بين الرواية وموضوع المقال.

كريم رضي

حين أخرج صباحاً ذاهباً إلى مشواري كل يوم إلى الممشى على ساحل توبلي أو إلى أي مقصد آخر، فإن أول من ألاقيه هو عامل غسل السيارة الشاب البنغالي الذي كان يبادرني بالتحية ثم بالكلام عن الطقس: (اليوم واجد حر، اليوم واجد مطر، اليوم واجد زين)، أما منذ بدأت الحرب الأخيرة وبدأت تصلنا تداعياتها فقد تغير اهتمام العامل من رصد الطقس إلى رصد المتغيرات المتعلقة بالحرب: (اليوم في بوم، اليوم الحمد لله ما في بوم).

وحين أصل إلى الممشى، لا يختلف الحال كثيرا مع عامل تنظيف الساحل الكناس الهندي الذي بعد السلام وتحية الصباح يقول لي آخر مستجدات اليوم بقلق يبدو في عينيه المضيئتين بالحزن والشقاء.

أهمّ بأن أقول لعامل غسل السيارة أو عامل تنظيف الممشى: «لم لا تشتغل أونلاين؟" ثم أدرك أنني أسخر منه لو قلتها، مثلما قالت الملكة ماري أنطوانيت لفقراء باريس الثائرين في 1789 حين قيل لها: «إنهم لا يجدون الخبز" فأجابت: "ولم لا يأكلون الكعك؟»

وفي العموم أيقظتني الحرب لحقيقة طالما تجاهلتُها وهي أنني لا أصغي أصلاً لكلام العامل وهو يحدثني. لا أعتقد أنني وحدي بل نحن بشكل عام مشغولون جداً عن الالتفات لمن حولنا. فحتى في غير ظروف الحرب، مثلاً كم مرة قال لي عامل مغسلة الملابس، وهو يريني صورة في هاتفه: «بابا شوف هذا ولد مال أنا، الحين عمره واحد سنة، لكن أنا ما يشوف، إن شاء الله إذا أروح في إجازة أشوف"؟، أو ربما لفتني عامل غسل السيارة إلى أنه في غيابه لمدة شهرين، تزوج، "سوا عُرس" وربما أراني صورة امرأة شابة تشع عيناها حزنا ولهفة وترتدي "الساري" وقال لي: «بابا هذي عروس». لا أذكر أنني أو أحدا ممن أعرفهم يدير أصلاً انتباهه لعامل وافد يحدّثه عن حياته أو عن الطقس ولا حتى عن الحرب. ربما لا يزيد ردي عليه عن: "زين"، "انت خلصت لو بعد"؟

وإذن فإذا لم أكن مهتما أصلاً بما يقول لي في حضوره معي فهل تراني سأحمل همّهُ معي إلى البيت وأنا مشغول بصفارة الإنذار ومطالعة «الجزيرة» و«بي بي سي» ومناقشة أخبار الحرب وأنباء وصول دفعة جديدة من مصابيح الطاقة الشمسية في المحلات المجاورة وغير ذلك من الاهتمامات التي لا يقع في صُلبها ولا مرة واحدة مصير عامل مهاجر، سرعان ما سأجد غيره لو حصل أنه عاد إلى بلده أو عاقته الحرب عن تقديم خدمته لي.

هل نحن الخليجيون أنانيون كشعوب؟ هل نحنُ نكره الأجانب؟ هل نحنُ عنصريون؟ لا أعتقد ذلك إطلاقا. إن معظم بحوث ظاهرة الإكزينوفوبيا Xenophobia وهي ظاهرة "كره الأجانب" لا يوجد فيها شواهد قوية تعتبرها ظاهرة في دول الخليج – عدا قصص معزولة لا تمثل نمطاً – وأعتقد أن ذلك مردّه أولاً جغرافيا إلى البحر، حيث يغلب على سكان الشواطئ عادة تسامحهم في التعامل مع الوافدين إلى بلادهم. وثانيا لأن حياة الإنسان الخليجي ارتبطت بنيوياً بالعامل الوافد في الأعمال التي قد يأنف الخليجي أو يريد أن يتفادى تكلفة أدائها سواء من ناحية الكلفة المالية أو الكلفة الاجتماعية.

لكن يمكنني على الأرجح وصف شعورنا بأنه أقرب إلى الإهمال وعدم الاهتمام. نحن باختصار نعيش في عالمين متوازيين لا يلتقيان إلا بشكل نفعي بحت تقريباً، بين من يعمل ومن يدفع.

بالنسبة لنا يبدو العامل الوافد أقرب إلى آلة علينا المحافظة عليها فقط لئلا يحدث فيها عطل يمنعها من العمل. لذلك قلما تلفتُ انتباهنا ونحن نتحدث عن آثار الحرب تداعياتها على العمالة الوافدة طالما كنا ضامنين وجود بديل سهل فيما لو ترك هذا العامل عمله سواء بسبب سفره خوفاً من أخطار الحرب أو ربما حتى بسبب تعرضه لضرر جسدي أو نفسي. نحن محليون Local إلى حدٍّ كبير ولا تشغلنا غير همومنا المحلية وحين نناقش الحرب نبحث في تداعياتها السياسية والاقتصادية علينا أولاً وأخيراً مع هامش بسيط من الاكتراث بالوافدين الذين هم ببساطة (ناس غير).

ولعلي أضيف أنه ربما ينظر بعضنا "محقاً» إلى ظاهرة الهجرة العكسية بسبب الحرب وكأنها هبةٌ من السماء لنا تخلصنا من "الأجانب" حتى أن البعض قد يسرد بفرح تدفق العمالة الوافدة على المطارات للسفر هرباً من الحرب.

يبلغ عدد الوافدين الأجانب في دول الخليج مجتمعة نحو 30 مليون نسمة. تأتي السعودية في المرتبة الأولى في أعدادهم في المنطقة الخليجية، حيث يمثلون ما نسبته 40.3 في المئة من السكان عام 2024، في حين يمثل الوافدون في دولة الإمارات 74 في المئة من السكان عام 2024 حسب تقديرات البنك الدولي. ويمثلون 76.7 في المئة من سكان قطر، و43.2 في المئة من سكان عمان، و52.3 في المئة من سكان البحرين، و67.3 في المئة من سكان الكويت، وفي جميع هذه البلدان تعرّض العمال الوافدون إلى مخاطر كثيرة من بينها الإصابة بل وحتى الموت.

لقد حدث ذلك مجدداً هذه المرة بعد أن مرّ آباء العمال الحاليين بنفس الظروف في حرب غزو الكويت في عام 1990 والحرب الأميركية على العراق عام 2003، لكنه بات أعنف وأخطر هذه المرة.

لكن ومع أننا لأول وهلة نتصور أن الخطر الأكبر الذي يحدق بالعامل الوافد هو خطر الإصابة أو الموت إلا أنك لو تحدثت إلى أي عامل أو عاملة منهم ستجد الخطر الأهم في تصوره ليس كذلك بل هو خطر فقدان عمله وعجزه عن إعاشة أسرته.

كان أحد أصدقائي غاضباً جداً من تأخر عامل توصيل وجبة من أحد المطاعم عن الموعد المتفق عليه. وبينما راح العامل يشتكي من زحمة السير التي أخرته كونه جاء على الدراجة النارية من شارع البديع حيث المطعم إلى مدينة عيسى حيث المنزل، ويقول للزبون

أنه تنازل عن نصف مبلغ التوصيل، راح صديقي الغاضب يقرّع العامل ويطالب بالتنازل عن كامل مبلغ الوجبة عقاباً له.

قلت لصديقي: «اهدأ قليلا، ولاحظ أنك طوال 40 يوم من الحرب وأنت تشتغل «أون لاين» آمنا من كل خطر وهذا ترف لا يملكه عامل التوصيل، بل على العكس من ذلك مهمات التوصيل تزداد خلال فترة الحرب بسبب تردد الناس في الذهاب إلى المطاعم". لا أعلم إن كان قد انتبه حقا إلى ما أقول. الخطر الأكبر لأي إنسان هو أنه مضطر أن يتعايش مع الخطر وجهاً لوجه ولا يهرب منه، وهذا هو بالضبط وضع العامل الوافد الذي لا يأبه بالموت أو الإصابة بل باستمرار قدرته في الكدّ على أسرته حيث هناك على بعد آلاف الأميال تنتظره ابنته التي تدرس التمريض وطفله الذي في الروضة وزوجته التي تغسل وتكنس البيت وتنظر التحويل الشهري أو السنوي منه إليها وربما أمه التي تكافح مع أدويتها للبقاء على قيد الحياة.

ولعلّ لقائل أن يقول: "لكن أليست هذه حال كل شعب تحت الحرب والقصف والتي لا يعيرها المتحاربون أدنى اهتمام؟ فلماذا نقصرها على الوافدين؟"

الفرق هو أنك في النهاية بين أهلك وفي بلدك حيث لا تطيب الحياة فقط بل حتى المرض والموت أيضاً، ثم أنك تستطيع اتخاذ بدائل عن مواجهة المقذوف الناري من خلال العمل عن بُعد أو من خلال اللجوء لحظة الخطر إلى دارك. أما هؤلاء العمال في معظمهم خاصة حين نتحدث عن عمل تنظيف الشوارع والأحياء، توصيل الطلبات، البناء والإنشاء، تصليح السيارات، تركيب وتصليح الأنابيب والكهرباء والتجهيزات المنزلية، الحراسة وغيرها من الأعمال التي لا تُؤدى إلا حضوريا، فلا يمكن العمل عن بُعد.

كما أن أهم فرق بينك وبينهم إذا ما أخذنا هرم ماسلو (1908– 1970) في الاعتبار، الذي يصنف احتياجات الإنسان فيجعل الحاجة للتقدير والاهتمام والأمان فوق كل الحاجات الفسيولوجية الأخرى من أكل وشرب وغيرها، فإنك على الأقل تجد من يشبع ذلك من اهتمام القريبين منك وتقديرهم لما تعانيه أو تتخوف منه، بينما هم قد يسكثرون حتى هذا الاهتمام على أنفسهم!!، لأن العامل الوافد بشكل عام يرى أن سلامته وذاته تأتي في أدنى المراتب قياساً بتوفير اللقمة والكساء والعيش الكريم لأسرته البعيدة عنه في طرف آخر من الكوكب.

أختم ببطل قصة أوردتها BBC هو ديباس شريستا، وهو نيبالي يبلغ 29 عاماً، عمل كحارس أمن ولقي حتفه بسبب الحرب في إحدى دول الخليج.

قال عمه رامش لبي بي سي: "حاولت إقناعه بالعودة إلى نيبال، لكنه قال إنه يحب عمله، وإنه يعيش حياة جيدة".

عندما اندلعت الحرب، أكد شريستا، لعائلته، أن الوضع آمن. وكتب في منشور على فيسبوك، أن متابعة الأخبار جعلته "قلقاً"، لكنه شعر أيضاً أن "الأخبار تعرض أحياناً معلومات مبالغاً فيها أو مضللة".

قال عمه: «إن شريستا كان يدخر المال لإعادة بناء منزل والديه، بعد تضرره في زلزال عام 2015 الذي أودى بحياة المئات. وأضاف: "كان ابنهما الوحيد، كان لطيفاً وذكياً جداً".

قاسم الحلال

هلا بالنشامة

هلا بكل أطياف الوطن عزّة
هلا بكل من خلى عودٍ بالوطن أخضر
هلا بكل من عاش غربة وسجن
هلا بهالدار والزرع والبيدر
هلا بصف الطوبة على الطوبة
هلا بفاطمة وخالد وحيدر
هلا بعازف العود والمرواس
هلا بالنّهام والأستاذ والبناي
هلا بلّلي نقش اسم بحرين في المعبر
هلا بلجلح وملح ولغبر
هلا بفرح لولاد وزغاريد النسوة
هلا بالعمال في عيدهم الأول ..
هلا بجمعتهم مع الكتّاب والدختر
هلا وكل الهلا بلم الشمل
هلا بأهل سترة ولمحرق وعسكر
هلا بكل المثقفين والعمال في «المنبر» *

* المنبر التقدمي

رسالة بأمل «علم الوصول»

أبحث في قاموس هذا الواقع عن كلمات، لكنها ليست كأية كلمات ...فأين الكلمات التي يمكن أن تعبّر عن خيبة أمل آباء وأمهات يشاهدون فلذات أكبادهم بعد مشوار تعليمي طويل تحمّلوا فيه ما تحملوا وواصلوا ووصلوا، وتُوجت رحلتهم بشهادات أكاديمية من جامعات مرموقة وبمعدلات عالية وتميّز يشهد عليه أساتذتهم ومعلميهم، شهادات لا لتؤهله للوظيفة التي لطالما حلم بها ليخدم وطنه ويصون كرامته ويبدأ حياته الاجتماعية بالارتباط العائلي، لا ليبدأ رحلة التيه في البحث عن الوظيفة المناسبة الأدتي لتوفر له عملاً لائقاً وعيشاً يصون كرامته الإنسانية.

رباب الشهابي *

أين هي الكلمات التي تسعفني، كلمات تجد لها نافذة للوصول، لا تجلعني أتساءل هل من جدوى لهذا الكلام الآن؟

اليوم، أقف بكل عجز أمام مشهد واقع العمل، لكنني لا أشير بأصبع الاتهام إلى أي طرف فلستُ في هذا الصدد، وأعترف بأنني أعجز من تحمل أيه تبعات لذلك، لكنني أبوح وفقط أبوح .. فكم هي ثقيلة على نفسي حين أخطّ تلك الرسائل لأتواصل مع كل من أظنّ أنه قد يمكنه مساعدتي.

وكم هي المواقف الصعبة، حين ألتقي أحداً لا أسأله إن كان يعرف أي جهة يمكنها المساعدة فإذا به يجول ببصره بعيداً لكي لا تقع عينه بعيني ليقول لي بلغة جسده قبل كلماته "لا أملك لك من الأمر شيئا" ليتوارى بعدها بعيداً عني، أو حين يحيلني للتواصل مع طرفٍ آخر قد يكون أكثر قدرة منه على ذلك، لأبدأ رحلة شاقة في صياغة كلمات للتواصل مع طرفٍ قد لا أعرفه ولا يعرفني، فما أقسى ذلك على نفسي.

فهل يحقّ أن أسأل اليوم وأنا أمام هذا المشهد، ما جدوى الشهادة الجامعية؟ ماجدوى التعب والسهر؟ ماجدوى التميّز والالتزام والجد والاجتهاد؟ ماجدوى الأموال التي دفعت طيلة تلك السنوات؟

وماهو الذنب الذي نقترفه عندما نكون من بيئة عادية وليس لدينا أقارب أو معارف أو أصدقاء من ذوي المناصب والمراكز؟

ليطرح السؤال من جديد، لمن أصدح بكلماتي؟ فمن يسمعني، ومن يمكنه أن يجيبني؟

أرشدوني يا أصحاب الخبرة في الحياة، ماذا علي أن أقوم به لأحظى بمقابلة عمل على أقل تقدير؟

هل تريدونني أن أرسل السيرة الذاتية؟

إليكم رسالتي: رسالة بأمل "علم الوصول"

الاسم: مواطن عادي

المؤهلات: بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه

مهندس، معلم، طبيب، محاسب، محامي، الخ

الجنسية : بحريني ولي الشرف

العمر: 27، 28، 29، 30، 31، ...

أرقام التواصل: 00973

بانتظار ردكم، أرجو التواصل في أقرب وقت ممكن، فأنا جاهز، أنا مستعد، أنا حاضر .

ولكم جزيل الشكر والامتنان

*نقابية سابقة

احذروا البطالة.. فإنها تهدد مستقبل الوطن

هشام رشدان

البطالة ليست مجرد رقم في إحصائية، ولا موضوعًا عابرًا يمكن تجاهله، بل هي قضية أساسية تمس حاضر المجتمع ومستقبله، فعندما ترتفع معدلات البطالة، خصوصًا بين فئة الشباب، فإن الخسارة لا تقتصر على فقدان الوظائف فحسب، بل تمتد إلى موت الطاقات الشابة وغياب الأفكار التي كان يمكن أن تسهم في بناء الوطن.

في ظل الظروف الحالية، ومع ارتفاع تكاليف المعيشة والتغيرات في سوق العمل، وخصخصة القطاعات العامة، أصبحت فرص التوظيف أقلّ مما كانت عليه سابقاً، وهو ما جعل الكثير من الشباب البحريني يواجه تحديات حقيقية، رغم ما يمتلكه من تعليم وطموح. وهنا تتضح الصورة: شباب مؤهل وقادر، لكنه لا يزال يبحث عن فرصه وظيفية.

ولا تقتصر آثار البطالة على الفرد وحده، بل إنها تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع، لان البطالة توثر على الاستقرار النفسي والاجتماعي، وتزيد من الأعباء والتحديات اليومية.

وفي المقابل، يكمن الحل في تحديث التشريعات القائمة، والعمل على سنّ قوانين تدعم توظيف الكوادر الوطنية وبحرنتها، إلى جانب توفير فرص التدريب والتأهيل، وفتح مجالات العمل أمام الشباب، بما يساعدهم على تحقيق طموحاتهم والمساهمة في تنمية الوطن واستقرار الأسرة.

العامل البحريني بين إرث النضال وتحدّيات الحاضر

غسان مدن

اختلفت الأزمنة وتبدّلت الوجوه، غير أن العامل البحريني ما زال يحمل الهمّ ذاته، ويواجه التحديات نفسها وإن تغيّرت أشكالها. فمنذ تشكلت الطبقة العاملة في البحرين والذي ارتبط بشكل وثيق باكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين، وتأسيس شركة نفط البحرين (بابكو)، وانخرط آلاف البحرينيين، من جميع الاعمار شباب ويافعين في القطاع الصناعي، كان العامل هو الأساس الذي شُيّدت عليه اللبنات الأولى للحضارة الصناعية التي نفخر بها اليوم.

في تلك المرحلة، لم يكن الطريق مفروشًا بالورود. ففي تلك الحقبة، عانى عمال شركة نفط البحرين (بابكو) وغيرها من المنشآت من ساعات عمل طويلة، وأجور متدنية لا تتناسب مع الجهد المبذول وعلاقات عمل بعيدة عن اية معايير انسانية وحقوقية، وغياب شبه كامل لأدنى معايير السلامة المهنية إلا أن قسوة الواقع آنذاك ولّدت وعيًا عماليًا مبكرًا، دفع العمال إلى توحيد صفوفهم، ورفع صوتهم عاليًا، وإطلاق نضال جماعي مهّد الطريق للأجيال اللاحقة، ورسّخ مكتسبات لم تكن لتتحقق لولا التضحيات الجسيمة. والتي عبرها انتزعت مكتسبات تاريخية كالإجازات مدفوعة الأجر، وتحديد ساعات العمل، والحق في التنظيم النقابي. لم تكن تلك المكتسبات هبة، بل ثمرة تضحيات جسيمة.

اليوم، يعود المشهد ذاته ولكن بملامح جديدة. فالتحديات لم تختفِ، بل أعادت إنتاج نفسها بأساليب أكثر تعقيدًا. خاصة مع ما تشهده الساحة من تعددية نقابية غير ناضجة، وفهم قاصر لمفهوم الحرية النقابية. فبدل أن تكون هذه التعددية عامل إثراء وقوة، تحوّلت في كثير من الأحيان إلى سلاح يُستخدم ضد العامل نفسه. حيث انشغلت بعض القيادات النقابية بصراعات داخلية ومنافسات شخصية، أو بمطالب غير مدروسة، ما أضعف الخطاب العمالي، وفتح الباب أمام التشكيك في عدالة المطالب الحقيقية، وأضرّ بقدرة الحركة العمالية على حماية حقوق منتسبيها.

أمام هذا الواقع، يجد العامل البحريني نفسه اليوم في معركة متعددة الجبهات. فهو يصارع أرباب العمل لتحصيل حقوقه، ويدافع عن مكتسبات تاريخية انتزعتها الاجيال السابقة من العمال بعرقهم وتضحياتهم، وفي الوقت ذاته يواجه صراعات داخل الحركة العمالية نفسها. ويزداد هذا العبء ثقلاً في ظل توجهات وسياسات منحازة في غير صالح العمال، وهيمنة (قوى) الرأسمالية المتوحشة على مفاصل الاقتصاد، ما جعل شريحة واسعة من المجتمع تعيش على حافة القلق والعوز.

ومما يزيد الطين بلة، أن هذه الصراعات الداخلية تترافق مع تحديات عدة اهمها زيادة نسبة البطالة ومحدودية فرص العمل ، وتنامي أزمة صناديق التقاعد. فالتقارير عن احتمالية عجزها عن تأمين مستحقات المتقاعدين الحاليين والقادمين تؤسس الى فقدان الثقة في نظام التأمين الاجتماعي كنظام تكافلي يقوم على التضامن بين الأجيال. ويساهم في تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية

إن إعادة بناء حركة عمالية قوية ليست ترفاً فكرياً، بل ضرورة وطنية واقتصادية. فالدول المتقدمة لم تبنَ على أكتاف أفراد يعانون، بل على سواعد عمال مكرمين ومنتجين. لكن كيف يمكن ذلك؟

البداية تكون بإصلاح ذات البين النقابي، والانتقال من منطق التناحر إلى منطق التنافس في تقديم الخدمات للعمال. وهذا يتطلب تطوير أدوات العمل النقابي، والتقدم مطالب مدروسة وقابلة للتحقيق، بدلاً من الشعارات الفضفاضة.

على المستوى الوطني، لا بد من فتح حوار جاد وشامل حول ملف التأمينات الاجتماعية، لا يقتصر على خبراء المال فقط، بل يشرك ممثلين حقيقيين عن العمال والمتقاعدين. حوار يناقش حلولاً مبتكرة لضمان استدامة الصناديق دون أن يتحمل الطرف الأضعف (العامل) وحده تبعات الإصلاح.

يبقى العامل البحريني هو الركيزة الأساسية لأي تنمية. ومن حقه علينا – دولة وأرباب عمل ونقابات – أن نضمن له حياة كريمة أثناء وبعد العمل. ليست هذه منّة، بل هو استحقاق طبيعي لمن بنى هذا الوطن بعرقه وكفاحه. فهل نستعيد روح الاتحاد لمواجهة تحديات لا تعترف إلا بالصف الواحد؟

من حقّ العامل علينا – دولةً وأرباب عمل ونقابات – أن نضمن له حياة كريمة أثناء وبعد العمل

بين حواجز القتل وجدار الموت ..

ما زال الأول من أيار لقمة مغمسة بدم الفلسطيني

ساهر صرصور*

يأتي الأول من آيار هذا العام والطبقة العاملة الفلسطينية تواجه ظروفاً استثنائية وقاسية نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تقيّد حق الفلسطينيين في العمل والحياة الكريمة. ألآف العمال يضطرون يومياً لاجتياز الحواجز العسكرية أو البحث عن طرق للدخول إلى داخل الأراضي المحتلة في اسرائيل عبر جدار الفصل العنصري بسبب القيود المشددة ووقف تصاريح العمل .

هذا الواقع دفع كثير من العمال إلى المخاطرة بحياتهم أثناء محاولتهم الوصول إلى أماكن عملهم، حيث شهدت السنوات الأخيرة مابعد السابع من أكتوبر سقوط عدد من الشهداء والجرحى من العمال الفلسطينيين نتيجة إطلاق النار عليهم أو ملاحقتهم اثناء العبور عبر الجدار أو خلال مطاردات قوات الاحتلال، كما يتعرض العمال للاعتقال أو الاستغلال من قبل سماسرة التصاريح من الأجهزه الأمنية الإسرائيلية والسماسرة، اضافة الى ظروف العمل الصعبة وغياب الحماية لهم.

في الوقت نفسه يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضعف القدرة على إيجاد فرص عمل كافية بسبب القيود المفروضة على الأرض والموارد والمعابر وغياب منظومة الضمان الاجتماعي، ما يرفع معدلات البطالة ويدفع ألآف العمال للاعتماد على العمل في الداخل المحتل (إسرائيل) كمصدر أساسي للرزق حيث وصلت البطالة لأرقام قياسية، بنسبة 85٪ في قطاع غزة، ووصلت إلى ما نسبته 38٪ في الضفة الغربية بنحو 540 ألف متعطل عن العمل

في الأول من آيار تؤكد الكتلة العمالية التقدمية، الذراع النقابي لحزب الشعب الفلسطيني، الاستمرار في نضالها النقابي والمبدئي في الوقوف إلى جانب طبقتنا العاملة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق، ومن أجل الحرية وانهاء الاحتلال وإقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس .

عاش الأول من آيار/ عاشت الطبقة العاملة الفلسطينية/ عاش التضامن العمالي العربي والدولي.

* سكرتير الكتلة العمالية التقدمية
وعضو الامانة للاتحاد العام لنقابات فلسطين

التحدّيات للحركة النقابية العمالية في العراق

عدنان الصفار*

تُعدّ الحركة النقابية العمالية في العراق من أقدم الحركات النقابية في المنطقة العربية، إذ تعود بداياتها إلى عام ١٩٢٩ عندما بدأ العمال العراقيون بتنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية في ظلّ ظروف عمل صعبة وتفاوتات اجتماعية واضحة. ومنذ ذلك التاريخ، خاضت الحركة النقابية مساراً طويلاً من النضال الوطني والطبقي، تخللته مراحل من التقدم والتراجع تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي مرّ بها العراق.

لقد لعبت النقابات العمالية دوراً مهماً في الدفاع عن حقوق العمال والمطالبة بتحسين ظروف العمل والأجور والضمانات الاجتماعية، كما أسهمت في تعزيز قيم التضامن الاجتماعي والعدالة الاقتصادية.

وفي المرحلة الراهنة، تواجه الحركة النقابية العمالية في العراق مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي تتطلب معالجة جدية من قبل الدولة والشركاء الاجتماعيين. ويأتي في مقدمة هذه التحديات ضرورة العمل على إنفاذ وتطبيق قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015، بما يضمن حماية حقوق العمال وتنظيم علاقات العمل وفق معايير العدالة والتوازن بين أطراف العملية الإنتاجية، لاسيما في ظل توسع القطاع الخاص وتزايد العمالة غير المنظمة.

كما يمثل تطبيق قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023 خطوة أساسية نحو تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية في العراق، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في توسيع نطاق الشمول بهذا القانون ليشمل أوسع فئات العمال، مع توفير ضمانات اجتماعية حقيقية تسهم في حماية العمال وأسرهم من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أبرز القضايا المطروحة اليوم أيضاً ضرورة الإسراع في تشريع قانون حديث للتنظيم النقابي يتوافق مع معايير العمل الدولية، ويضمن الحقوق والحريات النقابية الكاملة، بما في ذلك حقّ التنظيم النقابي في القطاع العام، مع وضع حد لأي تدخل في الشأن النقابي. ويُعدّ استمرار العمل بالقانون رقم 52 لسنة 1987 من أبرز العقبات التي تواجه تطوّر الحركة النقابية، نظراً لعدم انسجامه مع المعايير الدولية للحريات النقابية.

وفي سياق مواجهة هذه التحديات، تبرز أهمية تفعيل منتدى الحوار الاجتماعي الوطني في العراق ومأسسته بشكل حقيقي، ليكون إطاراً فاعلاً للتشاور والتنسيق بين الحكومة وأصحاب العمل والمنظمات النقابية، بما يتيح للشركاء الاجتماعيين المساهمة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الاستقرار في سوق العمل في ظل الظروف المعقدة التي يمر بها العراق اليوم.

إن مستقبل الحركة النقابية العمالية في العراق يرتبط بقدرتها على مواصلة الدفاع عن حقوق العمال وتطوير أدوات عملها التنظيمي، بما ينسجم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية ويعزز دورها كشريك أساسي في بناء العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

مستقبل الحركة النقابية يرتبط بقدرتها على مواصلة الدفاع عن حقوق العمال وتطوير أدوات عملها، بما يعزز دورها كشريك أساسي في بناء العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة

* امين عام اتحاد نقابات عمال العراق

تقرير

في يوم العمال العالمي

تحدّيات سوق العمل تفرض تعزيز الحماية والحوار الاجتماعي في البحرين والمنطقة

يحلّ يوم العمال العالمي هذا العام في ظل متغيرات متسارعة يشهدها سوق العمل في البحرين والمنطقة، وسط تباين بين المؤشرات الإيجابية المرتبطة بالتوظيف والنمو الاقتصادي، وبين تحديات مستمرة تواجه الطبقة العاملة، تتعلق بمستويات الأجور واستقرار العمل وفاعلية التمثيل النقابي.

وتشير بيانات رسمية إلى استمرار الجهود الحكومية في دعم التوظيف والتدريب، حيث تم خلال العام الماضي توظيف آلاف المواطنين في القطاع الخاص، إلى جانب توسع برامج التأهيل المهني، في إطار سياسات تستهدف تعزيز مشاركة القوى العاملة الوطنية في الاقتصاد.

في المقابل، يرى مختصون ونقابيون أن هذه المؤشرات، على أهميتها، لا تعكس بصورة كاملة واقع العامل اليومي، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، واستمرار التفاوت في الأجور، إلى جانب التحديات المرتبطة بطبيعة سوق العمل في دول الخليج، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الوافدة.

ويشير مراقبون إلى أن سوق العمل في البحرين، كما في عدد من دول المنطقة، يقوم على بنية مزدوجة تجمع بين العمالة الوطنية والوافدة، وهو ما يفرض تحديات تتعلق بتوازن الأجور وشروط العمل، ويؤثر على القدرة التفاوضية للعمال.

وفي هذا السياق، يؤكد عدد من المهتمين بالشأن العمالي أن معالجة هذه الاختلالات تتطلب سياسات أكثر شمولاً، تضمن تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية حقوق العمال، وتوفير فرص العمل للشباب العاطلين، فعلاوة على غياب الشفافية في هذا الملف، فإن الأرقام المعلنة في البحرين لعدد من تم توظيفهم لا تتناسب مع مجموع المواطنين الداخلين

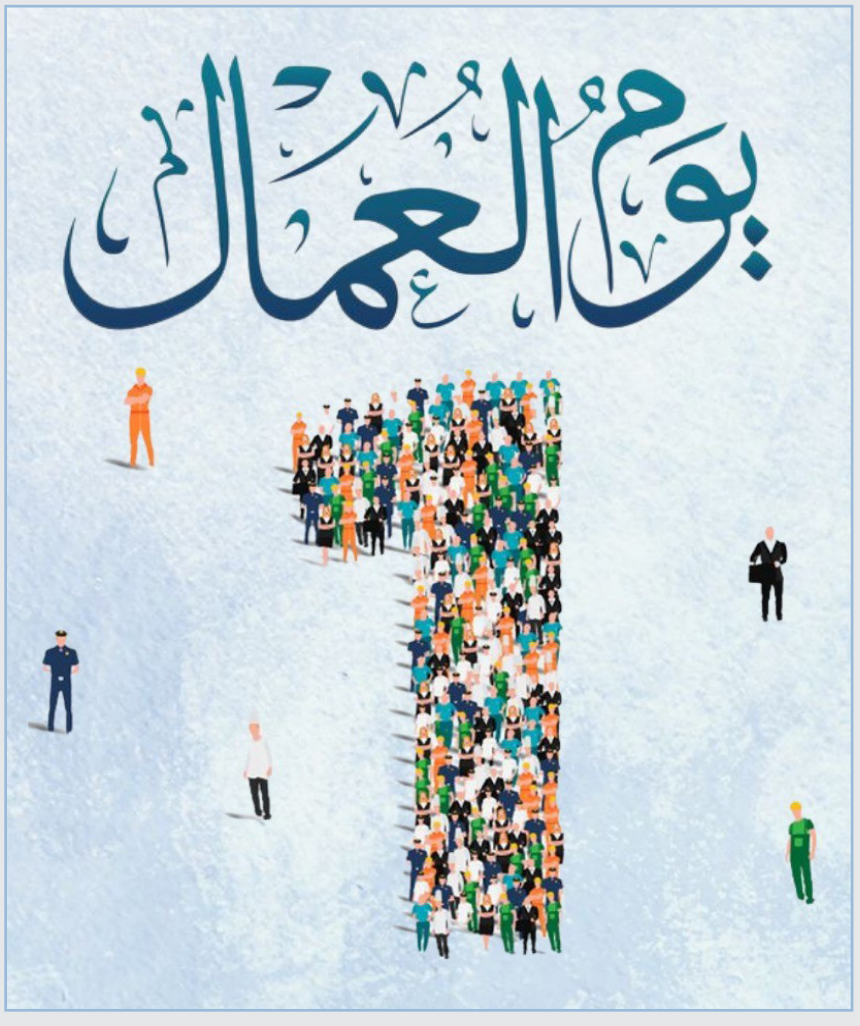

لسوق العمل وبذلك فأن الفجوة بين ما تؤمنه سوق العمل من فرص المواطنين والحاجة الفعلية تزداد اتساعاً، وحسب احصائيات وزارة التربية والتعليم فإن عدد الخريجين سنوياً يتجاوز 12 ألف شاب وشابة في حين لا يتجاوز عدد من يتم توظيفهم من الداخلين الجدد لسوق العمل لا يتجاوز 7000 ، ما يشير إلى فجوة كبير بين الحاجة والإمكانية.

على صعيد العمل النقابي، برزت دعوات إلى تعزيز دور التنظيمات العمالية وتوسيع مشاركتها في صياغة السياسات المرتبطة بسوق العمل، بما يضمن تمثيلاً أكثر فاعلية لمصالح العمال.

ويؤكد نقابيون أن وجود النقابات بحد ذاته يمثل خطوة مهمة، إلا أن المرحلة الحالية تتطلب تمكينها بشكل أكبر، خصوصاً في مجالات التفاوض الجماعي والمشاركة في الحوار الاجتماعي، بما يسهم في تحقيق توازن بين أطراف الإنتاج.

ولا تنفصل التحديات المحلية عن السياق الأوسع، حيث يواجه سوق العمل على المستوى الإقليمي والدولي تحولات عميقة، من أبرزها تسارع التحول الرقمي، واتساع أنماط العمل غير المستقر، إلى جانب تزايد الفجوة بين العمالة ذات المهارات العالية وتلك الأقل تأهيلاً.

ويرى خبراء أن هذه التحولات تفرض ضغوطاً إضافية على الطبقة العاملة، ما يستدعي تطوير سياسات الحماية الاجتماعية، والاستثمار في تنمية المهارات، بما يواكب متطلبات الاقتصاد الجديد.

وفي هذا الإطار، تتزايد الدعوات إلى تعزيز الحوار الاجتماعي بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية لضمان استقرار سوق العمل وتحقيق التوازن في العلاقات المهنية.

ويشير مهتمون إلى أن تفعيل هذا الحوار بشكل مؤسسي وفعّال من شأنه أن يسهم في معالجة العديد من التحديات، ويعزز من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو أكثر شمولاً وعدالة.

يمكن القول إنّ المرحلة المقبلة تتطلب تبني رؤية أكثر توازناً لسوق العمل، تقوم على تحسين جودة الوظائف وتعزيز الحماية الاجتماعية، إلى جانب تمكين النقابات العمالية وتوسيع دورها في التفاوض وصنع القرار، بما يعزز من حضورها كطرف أصيل في منظومة الحوار الاجتماعي، ومن هنا تبرز أهمية دعم وحدة الطبقة العاملة وتماسكها، باعتبارها عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار، وضمان أن تنعكس نتائج النمو الاقتصادي بصورة عادلة على مختلف فئات المجتمع.

عودة إلى عبدالوهاب المسيري .. احذروا الصهاينة الجدد!

خليل يوسف

نتحدث عن الصهاينة الجدد، وما أكثرهم اليوم في واقعنا العربي. ليسوا الصهاينة المعروفين، بل الذين نجدهم بيننا، في أوساطنا، يظهرون بصور شتى، ويُقدَّمون أنفسهم عبر الفضائيات والمنصات بصفات متعددة مثل محلل، مفكر، اقتصادي، خبير استراتيجي، إعلامي، وغيرها من الألقاب التي تُفصَّل أحيانًا حسب الطلب والدور والمنطلق، كلٌّ من زاويته، وقد يبدو بعضهم وكأنه يدلّنا على الطريق بينما يجد من يتمعن فى طرحهم أنهم لايؤدون فقط الي طريق بل طرق ولكنها طرق مسدودة، وبذلك فإنهم يمارسون أخطر الأدوار التى تصب فى مجرى التشويش، وتفكيك الوعي من الداخل .

هؤلاء لا يرفعون راية العدو، لكنهم يتقنون لغته، ولا ينتمون إليه ظاهرًا، لكنهم يعيدون إنتاج خطابه بشكل أو بآخر، قد يُخففون من وطأة الجرائم والانتهاكات باسم الواقعية، ويُفرغون القضايا الحيوية من مضمونها تحت لافتة العقلانية، وقد يحوّلون الضحية إلى متهم، والجلاد إلى طرفٍ صاحب «وجهة نظر»، يتسللون إلى وعينا بهدوء، يزرعون الشك في الثوابت، ويعيدون تعريف البديهيات، حتى يصبح ما كان واضحًا محل جدل، وعلى هذا الأساس يشكلون «صهاينة جدد»، وفق وصف المفكر الراحل وعالم الاجتماع المصري الدكتور عبدالوهاب المسيري، صاحب أحد أكبر الأعمال الموسوعية العربية «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية»، ومن مؤلفاته المهمة «الصهيونية والحضارة الغربية».

حذّر المسيري قبل سنوات من هذه الظاهرة، حين قال: «سيأتي صهاينة ليسوا يهودًا، بل مسلمون، يلعبون دور الصهاينة، ويمثلون إسرائيل خير تمثيل، صهيوني قد يصلي معنا، ويزور مجالسنا، ولكنه يجعل كل شيء قابلًا لإعادة التأويل، حتى الذي لا يحتمل التأويل، وهذه مشكلة كبرى، لأنه سيقوم بالوظيفة التي يقوم بها الجنرال الإسرائيلي»، وهو بذلك يتحدث عن أخطر ما في الصراع حين لا يعود صراعًا على الأرض فقط، بل صراعاً على الوعي، يعيد تشكيل المفاهيم، ويخلخل المسلّمات، ويزرع الشك في كل ما نعتقد أنه ثابت، وفي زمن الحروب والتوتر، تزداد هذه الظاهرة وضوحًا، وهنا لا تكون المشكلة في الاختلاف – فالاختلاف صحي – بل في تفريغ معنى الصراع حتى لا يظل العدو عدوًا، علينا إعادة صياغة صورته في وعينا، وحتى لا يظل العدو عدوًا، يُخفَّف من توصيف جرائمه، ويُقدَّم لنا كطرف يمكن تفهّمه، وتُستبدل لغة الإدانة بلغة «التوازن»، وهنا لا يُبرَّأ العدو بقدر ما تُربك البوصلة، فيفقد اسمه، وتتلاشى حدوده، وتصبح الحقيقة نفسها قابلة للمساومة.

التركيز الأساسي للصهاينة الجدد على العقول؛ زرع الشك، وإعادة تعريف البديهيات، وإثارة الالتباسات، حتى تصبح الحقائق نفسها قابلة لتفسيرات شتى، أخطرها ما يصب في اتجاه جعل الجلاد طرفًا، والضحية رواية قابلة للنقاش، والتطبيع مصلحة عليا لا مفر منها، وأخطر ما في هذا الملف أن غالبية هؤلاء لا يظهرون بصورتهم الصريحة، لا يحملون راية، ولا يعلنون انتماء، بل يتسللون عبر الخطاب بمظاهر عديدة كتلك التي أشرنا اليها، يعيدون إنتاج سردية العدو بحرفية لافتة، وقد رأينا بعضهم يقلل من حجم جرائم الكيان المحتل، ويروّج للتطبيع معه، ويلبسه ثوب «الحكمة» و«العقلانية»، والمفارقة حين لا يتواني هؤلاء فى ترداد عبارات مثل «لنكن واقعيين»، أو «لننظر إلى المصلحة»، أو «العالم تغيّر، وعلينا إعادة ترتيب أولوياتنا»... وهي عبارات قد تبدو مشروعة في ظاهرها، لكنها تُستخدم لتفريغ مضمون موقفنا الثابت من الصهيونية والصهاينة، وجعله موقفاً ضعيفاً، ملتبساً، إلى درجة تشعرنا بالتواطئ.

وأسوأ هؤلاء هم من يبررون للمحتل جرائمه، ويُسطّحون القضية الفلسطينية، ويحوّلون هذه القضية إلى ملف عادي بين ملفات كثيرة، يُنزع عنه طابعه الوجودي، ويُختزل في سياق سياسي مناسباتي، يفرغون هذا الملف من رمزيته، ويقدّمونه كعبء يجب تجاوزه، لا كقضية عدل وحق يجب الدفاع عنه، وهكذا، تنتقل القضية من موقعها المركزي في الوعي العربي إلى موقع هامشي يتساوى بغيره، ويعامل كخيار قابل للتأجيل أو التهميش، ومن أخطر ما يُروَّج له اليوم أن الكيان الصهيوني لم يعد العدو الأول، أو لم يعد الخطر الأكبر وهي نغمة تتكرر بكثافة مقلقة خاصة، فى الآونة الأخيرة على خلفية الحرب فى منطقتنا.

نعود إلى تحذير المسيري، الذي يجد اليوم صداه بوضوح ليس من باب الريبة أو التشكيك، بل من باب الوعي والدعوة إلى الانتباه لما يُقال من قبل الصهاينة الجدد، ومن يخدم في النهاية، فيصبح لزامًا علينا أن نراقب بعقل متيقظ كل ما يدور حولنا، فالمخاطر لا تأتي كلها من بعيد، بل قد تصدر من بيننا، بكلمات لا تعبّر عنا، دون أن نخفف من وطأة المحاولات التى استهدفت ولازالت شق صفنا الوطني، وبث الفرقة، وإضعاف اللحمة الوطنية، والانشغال عن قضايانا الحيوية، وقد بات ملحا ادراك أن هناك محاولات دؤوبة لا تتوقف لإشغالنا فى الخلافات، وبث ما يباعد بيننا، على نحو ما نشهد اليوم.

نحن اليوم أمام أشخاص يؤدّون أدوارًا تشبه أدوار «الصهيوني التقليدي»، لكن بأدوات أكثر تأثيرًا تبنّوا جوهر الخطاب الصهيوني، ودافعوا عن روايته، وأعادوا إنتاج منطقه، وسوّقوا روايات محددة وكأنها الحقيقة المطلقة، وشككوا في كل ما يخالفها، بل إن بعضهم امتلك الجرأة على تجريم كل صوت ناقد، وتحويل القضايا الواضحة إلى جدل رمادي، والمساواة بين الضحية والجلاد، وإذا كان تحذير المسيري قد صدر قبل سنوات، فإن الصورة اليوم أكثر وضوحًا، تبين لنا أن الخطر ليس فقط في العدو الظاهر، بل في من يقوم بوظيفته من بيننا، ممن لا يحملون سلاح الاحتلال، لكنهم يتقنون لغته، يبررون جرائمه باسم الواقعية، ويطعنون في ضحاياه باسم العقلانية، ويشككون في الحقوق الثابتة تحت لافتة «تعدد وجهات النظر»، هم الذين يُطبعون الوعي قبل أن تُطبع العلاقات، ويحوّلون القضية إلى عبء، والمقاومة إلى تهمة، والذاكرة إلى عبث، فنرى بعضهم يتحدث عن«الأمن» لتبرير القمع، وعن «الواقعية» لتبرير الاستسلام، وعن «التوازن» لإخفاء الانحياز، وعن «التطبيع» بذريعة المصلحة.

هنا، علينا أن نعيد التاكيد على خطورة «الصهاينة الجدد»، الذين يتسللون إلينا بأقنعة الانتماء، ويتحدثون بلغتنا، ثم يفرغونها من مضمونها. لا يحملون راية الاحتلال، لكنهم يمارسون منطقه، ولا ينتمون إليه شكلاً، لكنهم يخدمونه مضمونًا ووظيفة، هؤلاء ليسوا بالضرورة يهودًا، ولا إسرائيليين، ولا حتى مرتبطين رسميًا بأي جهة، لكنهم يتقنون لعبة أخطر تتمثل فى إعادة إنتاج خطاب العدو داخل وعينا نحن.

يوم الأرض بين أمل وتقرّحات: كيف تدمّر الحروب كوكبنا

محمود درويش

غسان كنفاني

عبدالرحمن منيف

يحلّ يوم الأرض من كل عام ليذكّرنا بأن الأرض ليست مجرد مساحة نعيش عليها، بل كائن حيّ يحتضن وجودنا ويمنحنا أسباب البقاء. في هذا اليوم، تتعالى الأصوات المطالِبة بحماية البيئة، والحدّ من التلوث، والحفاظ على التوازن الطبيعي. غير أنّ هذا النداء الإنساني النبيل يصطدم بواقع مرير، حيث تُعدّ الحروب من أكثر العوامل تدميرًا للأرض والإنسان على حدّ سواء.

إن الحروب لا تقتل البشر فقط، بل تفتك بكل ما يحيط بهم. فالقصف المستمر يدمّر الغابات، ويُلوّث التربة، ويقضي على الحياة البرية، بينما تؤدي الأسلحة الحديثة إلى تسرب مواد سامة وإشعاعية تظلّ آثارها لعقود طويلة. وقد شهد العالم، في أحداث مثل حرب الخليج، كيف تحوّلت مساحات شاسعة إلى حقول سوداء بسبب احتراق آبار النفط، في كارثة بيئية ما زالت آثارها ماثلة إلى اليوم.

لقد أدرك الأدباء العرب مبكرًا هذه العلاقة المأساوية بين الحرب وخراب الأرض.

ففي رواية مدن الملح، يصوّر عبد الرحمن منيف كيف يمكن للتدخلات البشرية الجائرة، المرتبطة بالصراعات الاقتصادية والسياسية، أن تغيّر ملامح البيئة وتدمّر التوازن الطبيعي.

كما نجد في أعمال محمود درويش حضورًا قويًا للأرض بوصفها كيانًا حيًا يتألم ويقاوم، حيث يقول: "الأرضُ تورّثُ كالأسماء، لكنّها لا تُورّثُ بلا دم"، في إشارة إلى الثمن الباهظ الذي تدفعه الأرض في زمن الحروب.

أما غسان كنفاني، فقد عبّر في رواياته عن ارتباط الإنسان بأرضه، وعن الألم الناتج عن فقدانها وتدميرها، مؤكدًا أن الأرض ليست مجرد ملكية، بل هي هوية وذاكرة ووجود. وفي هذا السياق، تصبح الحروب فعل اقتلاع مزدوج: اقتلاع الإنسان من أرضه، واقتلاع الأرض من طبيعتها.

إنّ الاحتفال بيوم الأرض لا ينبغي أن يقتصر على حملات التوعية البيئية فحسب، بل يجب أن يكون أيضًا دعوة إلى رفض الحروب بكل أشكالها، لما لها من أثر كارثي على البيئة والإنسان. فحماية الأرض تبدأ بحماية السلام، إذ لا يمكن الحديث عن بيئة سليمة في عالم تمزّقه النزاعات.

وفي الختام، تبقى الأرض شاهدة على أفعال البشر: إمّا أن تكون واحة للحياة، أو ساحة للدمار.

ويظلّ الخيار بأيدينا، بين أن نصون هذا الكوكب للأجيال القادمة، أو نتركه يئنّ تحت وطأة الحروب والإهمال.

سوسن حسن

حماية الأرض تبدأ بحماية السلام، فلا يمكن الحديث عن بيئة سليمة في عالمٍ تُمزقهُ النزاعات

حدث في يوم قطف الزيتون الفلسطيني

عصمت الموسوي

على دلعونة وعلى دلعونة
زيتون بلادي أطيب ما يكونه
زيتون بلادي واللوز الأخضر
والميرامية ولا ننسى الزعتر
يارب تشتي ونلبس طاقية
ونلبس كبوت ونحمل شمسية
ونغني سوا يا فلسطينية
دايم في بلادي خبز الطابونة

بهذه الأهزوجة وغيرها يتغنى الفلسطينيون بانطلاق موسم قطف الزيتون في فلسطين في شهر أكتوبر من كل عام، ويعدّ الزيتون مصدراً اقتصادياً ومعيشياً لآلاف العائلات الفلسطينية، ويُذكر أنّ إنتاج الزيتون يُمثل 57٪ من الأراضي المزروعة، حيث تعدّ فلسطين الخامسة عربياً في إنتاج الزيتون بعد تونس والجزائر والمغرب وسوريا، هذه الشجرة المعمرة تكاد تكون عنوانا لهوية فلسطين وذاكرتها وصمودها وتراثها.

في يوم 12 من شهر أكتوبر عام 2025، ذهب المزارعون الفلسطينيون لحصد محصول الزيتون كالعادة في منطقة صوبا الريفية في الخليل بالضفّة الغربية، فأحاط بهم مجموعة من المستوطنين المسلحين لمنعهم من ذلك، اقترب أحدهم من المحامية الفلسطينية والعضوة في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ميعاد أبو الرب، فحاول استفزازها والسخرية منها، ثم قام بتصويرها بهاتفه المحمول. التقط المشهد الصحفي الإيطالي بيترومستورزو الذي كان يحضر الفعالية ممثلاً لمجلة "لي اسبرسو" الأسبوعية، وهي مجلة يسارية عُرفت بتحقيقاتها المهنية الجريئة والمؤثرة، وذلك ضمن مشروع فيلم توثيقي شامل وموسع يعدّه هذا الصحفي عن الضفّة الغربية، وما يجري فيها من عنف وانتهاكات واعتداءات على يد المستوطنين، لمضايقة الفلسطينيين وإجبارهم على ترك أراضيهم تمهيداً لتهويد الأرض وانتزاعها من أهلها في ظلّ غياب تام للمحاسبة الداخلية والدولية في أحيان كثيرة.

اخترت الكتابة عن هذا الموضوع ليس تعقيباً على الحدث فحسب، فلقد نال تغطية صحفية غير مسبوقة، ولكن لتبيان أمرين:

الأول؛ قوّة التحقيق الصحفي الاستقصائي المدعم بالصور والأدلة الدامغة واللقطات المؤثرة ما جعله يحظى بتفاعل جماهيري عالمي، إذ تحوّل إلى "فيرال" viral وانتشر كالفيروس السريع العدوى، انتشاراً فاق كلّ التصورات، ما أجبر سفارة إسرائيل في روما على الردّ على التحقيق ووصفه بأنه مُضلل ومُزيّف ومُوّلد بالذكاء الاصطناعي ومُحرض على الكراهية ومعاد للسامية، فبادرت المجلة بدحض هذا الاتهام ونشر الفيلم الأوسع الأكثر وضوحاً وتفصيلاً على منصتها الإلكترونية، حيث يظهر فيه الجندي المسلح وهو يستخدم تعابير وحركات وكأنّه يهشّ حيوانات.

صنّاع محتوى ومؤثرون على "السوشيال ميديا" وضعوا صورة الغلاف والفيلم أمامهم وأشبعوه نقداً وتحليلاً ومعلومات، تناولوا فيه كلّ ما نشرته الصحافة العالمية عن الانتهاكات اليومية التي يتعرض لها الفلسطينيون وعذاب المزارعين في شهر الحصاد، ليس في الضفّة الغربية فحسب ولكن في كل عموم الأرض الفلسطينية، من قتل وحرق للسيارات وهدم للبيوت والتعرّض للأرض المزروعة وسرقة المحصول وحرق الأشجار وتجريفها، والجدير بالذكر، وكما تقول بعض المواقع الالكترونية، فإنّ فلسطين خسرت 800 ألف شجرة زيتون جرى اقتلاعها أو حرقها أو تخريبها على يد الجيش الإسرائيلي منذ بدء الاحتلال.

وقد أقرّ التحقيق بأنّ عنف المستوطنين ضد المزارعين في موسم قطف الزيتون يزداد سنويّاً، حتى أن شهر أكتوبر يُعدّ الشهر الأعنف ضد الفلسطينيين منذ عام 2013، وهو عنف يترافق بدعم وحماية من الجيش الإسرائيلي، وهو ما أوضحته صورة الغلاف والفيلم المرافق، حيث الجندي المسلح يواجه سيدة مدنية عزلاء.

قالت صاحبة محتوى أمريكية إنّ عنف المستوطنين يُعدّ مصطلحاً ملطفاً جداً يستخدم لاسترضاء إسرائيل وعدم إثارة غضبها، وقد نشرت في تقريرها على منصة الانستجرام ما هو أفظع من تلك الصورة، وهو إشهار السلاح في وجوه العزل من النساء والرجال أثناء ممارستهم لحياتهم المهنية المعتادة، كقطف الزيتون وغيره، ودعمت تقريرها بمانشيتات أرشيفية في صحف عالمية تشير إلى حجم الانتهاكات اليومية والتي ناهزت الألف هجوم عام 2023 على سبيل المثال.

إرهاب المستوطنين لأصحاب الأرض بدأ بعد حرب 1976 وتنامى بعد ذلك بالتدريج وأصبح أكثر وضوحاً بعد اتفاقية أوسلو، وأكثر وحشية بعد السابع من أكتوبر، وبقدر ما اشتهر الجندي المسلح صاحب صورة الغلاف، فقد تعرّف العالم على جزء مما يعانيه الفلسطينيون يوميّاً، والذي وثقه هذا التحقيق الإيطالي المهم.

تقول ميعاد ابو الرب التي ظهرت في لقطة الغلاف: "كانت فعالية سلمية ذهبنا للتضامن مع مجموعة من المتطوعين والمتضامنين من مؤسسات محلية ودولية مع أصحاب الأرض يوم قطف المحصول للوقوف معهم، وهو ما نفعله دوما لدعمهم، فأحاط بنا المستوطنون والجنود المسلحون، أطلقوا الغاز المُسيّل للدموع والرصاص الحي وطردونا من الأرض."

الأمر الثاني الذي أودّ الإشارة إليه هو أنّ النشر وحده لا يكفي، بل يجدر العمل على استثمار هذا التحقيق الصحفي المهم، والبناء عليه وتوظيفه توظيفاً منهجياً واستحضاره كأداة داعمة وشهادة موثقة لكسب أكبر شريحة من الرأي العام العربي والعالمي، ثم الانطلاق منه نحو تحركات قانونية ودبلوماسية مستقبلية، خدمةً للحقّ الفلسطيني الذي يكاد أن يُنسى وسط انشغال العالم بالحروب الأمريكية الإسرائيلية الجديدة في الشرق الأوسط.

المثقف العضوي وديناميّة التفاعلات المعاصرة

تثار بين الفترة والأخرى حوارات مثمرة حول المثقف ودوره المعاصر في مرحلة بداية قرن سيكون المتسيد فيه ليس الطبقات –وأن لم تختف– بل الشبكة، والتقنية، والفضاء العمومي. سيكون المثقف العضوي الذي طرحه غرامشي صالحًا لمرحلة هيمنة الرأسمالية وابعادها واثقالها المعرفية والعلمية، وهي مرحلة سابقة، اقصد أن مرحلتنا الحالية، تتطلب رؤية مختلفة للمثقف، وأن أبقت على طروحات غرامشي، نحن بحاجة إلى مثقف بامكانه أن يستوعب الشبكة الخوارزمية، الأشياء، سيولة النص، الامكانيته المعرفية باحتواء هذه الميادين التي تعمل عليها الرأسمالية ايضًا.

ياسين النصّير*

ولعل غرامشي كان يعي ابعاد تطور الرأسمالية واشكال حقولها ولكن ضمن مرحلة إنتاج مفهومه عن المثقف، فاقترح «المثقف العضوي» يشمل به كل ابعاد الفكر الرأسمالي يومذاك، وكانت صياغته لهذا المثقف قضية توسيع المعارضة للرأسمالية باعتبار المثقفين العنصر الأكثر فاعلية – بعد العمال– في انتاج الأفكار من التناقضات الاجتماعية ووضع الطبقة العاملة، لكن هذا الوضع للرأسمالية لم يعد قائمًا بحرفياته القديمة اليوم، فقد اتسع وتنوع مفهوم الرأسمالية، وضاق وتشتت مفهوم الطبقات، وما عاد كل شيء ضمن سياقاته القديمة، لذا يجب ان نسائل المثقف العضوي ضمن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية الحديثة والكيفية التي تطورت بها الرأسمالية، هل يمتلك أدوات جديدة لفهم ما يجري اليوم؟، أم كلما واجهته مشكلة حديثة يعود لفهمها لنصوص الثقافة وخطابها القديم؟ خاصة أن تنوع مصادر المعرفة، قد تجددت واضيف إليها الكثير، وأصبحت تدار من الفضاء وليس من المكتبات فقط.كما أن الأشياء لم تعد بمسمياتها القديمة، فقد أصبحت اكثر مرونة واستيعابًا للقضايا المعاصرة من كونها أجزاء من الواقع، لتصبح العناصر المتفاعلة ابداعيًا . الأشياء؛ هذا العالم الجديد الذي يلخص كل ما نحن فيه: اللغة شيء، الكتابة شيء، المواقف أشياء، النضال شيء، المعرفة شيء، الشجرة شيء، السجن شيئ، القراءة شيء، إلخ، بها بدأ عصر حضور الأشياء الثقيل والمنفتح مرافقًا للإغتراب، مما يتطلب فهما أكثر جذرية لدور الأشياء والطبقة والمثقف العضوي.

لذا لم تعد الرأسمالية المعاصرة نظامًا اقتصاديًا فقط، بل أصبحت نظامًا معرفيًا – تقنيًا، تنتج اشكالًا جديدة من المعارف ما كانت موجودة كلها أو في اشكالها الحديثة ضمن فترة غرامشي، (جامعات، مراكز أبحاث، شركات، تكنولوجيا)، تتحكم في تداولها (منصات رقمية، خوارزميات) بعدما كان التحكم افرادًا، أو جماعات. هذا يعني أن تشكيل الوعي (الإعلام، الذكاء الاصطناعي، اقتصاد الانتباه والفهم،العلاقة مع الميديا،إلخ) فرض نوعًا من العلاقة الجديدة بين المثقف وهذه البنية التي تحكمت بكل سبل الاتصال، يطلق كما هو شائع على هذه الثورة العلمية»اقتصاد المنصات» وعادت من جديد حقول بورديو الثقافية تعمل بطريقة أكثر عمقًا. ولكن هل يعني هذا نهاية المثقف العضوي؟ لا اعتقد انها النهاية؛ فالمثقف العضوي عليه أن يعيد ارتباطه بالطبقة بطريقة يتفاعل مع تحولاتها، فالماركسية ليست نصية صيانية،بل تدميرية متحركة وتوليدية، لتغيير حقل الأرتباط مع الشبكة الخوارزمية ، بدلاً من البقاء ضمن مفاهيم ما عادت صامدة امام عنف الرأسمالية وإذابتها للفئات الاجتماعية القديمة.

الطبقة كانت وما تزال هي الواجهة الدينامية التي تحرك التفاعل الاجتماعي، اليوم لم يعد لها هذا الدور مع وجودها، بل أصبحت الطبقة تتلقى نتائج المنصات الرقمية وتفاعلاتها الدولية، وما تحدثه الهوامش فيها، اليوم أصبحت العلاقة بين المثقف والطبقة هامشية لأن الطبقة بنية موضعية اجتماعية، بينما الارتباط بالمنصات الرقمية أصبح عابرًا للحدود، منتميًا للفضاء العمومي، مشاركًا في كل المظاهر السياسية والاقتصادية، حتى لو لم يكن ثمة صلة مباشرة معها تجد التقنية الرقمية مائلة للفضاء المحيط بنا.،وعلينا الاّ نتخلف عن التعامل مع الشبكة، اليوم لم يعد المثقف ناشطًا طبقيًا فقط، بل اصبحت مهمته التفاعلات الدينامية الاجتماعية التي يخلقها الفضاء العمومي.

الوظيفة الأساسية للمثقف الدينامي الذي نقترحه كبديل للمثقف العضوي لم تتغير، وظيفة المثقف العضوي، بل بقيت كما هي، ولكن بآليات عمل جديدة لقد اصبح اليوم الهامش هو المتحرك، والمركز مجرد آلية تجميع، الثقافة غير محددة بنوعية النص، أصبح النص سائلًا جامعًا لأشكال تعبيرية مختلفة، اليوم ذابت الحدود بين النص والمجتمع، النص والطبيعة، النص والقراءة، النص والكتابة، لذلك لم تبق الوظائف القديمة للمثقف نفسها بعدما أصبحت بنية ثقافة النص سائلة، والطبقة عبارة عن منصات رقمية مختلفة التشكيلات، والحياة بلا مركز يقودها، وهذا ينسحب على مفهوم العضوية الثقافية. النقطة الأساس أن مفهوم غرامش لم يفقد أهميته، ولكن لم يعد نموذجًا ثابتًا أو وحيدًا، حين لم يستوعب التداخل مع عمل الشبكات .

اصبح المثقف العضوي اليوم مفهومًا من الماضي، اشبه ما يكون بتيار محافظ، صياني، توحده الرغبة في التغيير، ولكنه لم يستطع لأن ادواته لم تعد قادرة على استيعاب التغيير. في حين أن المثقف الدينامي هو الأكثر استيعابًا لتحولات الرأسمالية المعاصرة، هذا المثقف يؤلف خطابًا مغايرًا لخطاب المثقف العضوي، وهو أن الابداع اليوم ليس صوتًا مفردًا، بل هو طاقة كامنة في الحياة والأشياء، وعليه أن يكتشفها، فالعلم سلط أكثر من ضوء على عناصر الطبيعة، فوجدها تتفاعل عبر الممارسة الاجتماعية ويكون المثقف الدينامي عامل تنشيط ويد للتفاعل، لا ليخلق النص من العدم، بل لينتج اشكاله المتفاعلة مع القضايا الراهنة. المثقف الدينامي لم يعد منتجًا وحيدًا للوعي، بل أصبح وسيطًا ديناميًا داخل شبكة تنتج الوعي. هنا نصل إلى اختلاف جذري مع غرامشي، لقد تبدل موقع المثقف من انتمائه إلى طبقة اصبح ينتمي إلى شبكة، ومن موقع محدد إلى مواقع متداخلة ومتشابكة، لا مركزية للذات، ولا نص له هوية مكتملة، ولا فاعلية دون ان تستدعي المشاركة الجماهيرية، المثقف الدينامي اليوم خطاب مختلفٌ عمّا كان عليه، عضويته تكمن في نوعية خطابه، الذي تنتجه العولمة والتقنية والاتصالات، والجماعات والفضاء العمومي. لقد اصبح المثقف الدينامي فاعلًا يدير شعرية الأشياء داخل المجتمع وليس منتميًا للطبقة فقط عندما يختار خطابها ويعممه، لقد كسب المثقف الدينامي آلية الإنسان العامل، بعدما كان منغمرًا في آلية الإنسان السياسي، واكتشف فاعليته الدينامية في العناصر الطبيعية والمجتمع : المطر والنار والهواء والماء، ليست عناصر فقط،بل هي وسائل ليمارس المثقف الدينامي عليها قدراته اللغوية حين اكتشف في الوقت نفسه أن آليات انتاجها مغايرة للفترة للآليات التي صاغ بها غرامشي المثقف العضوي، هذا وعي معاصر، أعاد الإنسان الفاعل فيه ترتيب الواقع ونظّمه بطريقة مختلفة عمّا كان عليه زمن غرامشي وسارتر وغيرهم، المثقف اليوم هو الفاعل النقدي المحمل بفلسفة التغيير، الذي يعمل داخل الشبكات المعرفية والتقنية، ليكشف آليات الهيمنة المتحوّلة، ويتدخل في علاقات الأشياء لإعادة تنظيمها دلاليًا. لقد تحولت وظيفته من إنتاج وعي إلى تنظيم التفاعل، وتحولت المادة من خطاب إلى أشياء وعلاقات وشعرية، ويتحدد تعريفنا للمثقف الدينامي بانه: فاعل نقدي، يعمل داخل الشبكات المعرفية والتقنية، يكشف آليات الهيمنة المتحوّلة، ويتدخل في علاقات الأشياء داخل الواقع لإعادة تنظيمها دلاليًا، بما ينتج أشكالًا جديدة من الوعي تتجاوز البنى الجاهزة.

* كاتب وناقد عراقي

مرّتان للحكاية.. ومرة للصمت عند عبدالله الحكواتي

د. زهراء المنصور

علاقتي الشخصية مع عرض «عندما صمت عبدالله الحكواتي» من ذاكرة لا تزال حية في تفاصيلها، كأنَّها تُستعاد، ولا تروى. قبل اثني عشر عاماً، في حي الفاضل بالمنامة، جلست في مواجهة الخشبة مرتين؛ ليس مصادفة، ولكن العرض في مرته الأولى ترك شيئاً مفتوحاً في داخلي، ربما لإعادة النظر، وربما لإعادة الإصغاء، وربما –ببساطة– لأن اللعبة ممتعة.

في الليلتين؛ لم يكن الراحل عبدالله السعداوي مجرد ممثل مع ممثلين ومخرج، هم أساساً تلامذته وأصدقاؤه. كان حضوره مركباً بين الهيبة والخفة؛ هو يبدأ العرض وينتهي به باعتباره المحور؛ يدخل الخشبة ويغادرها كما لو أنه يترك أثراً لا يمحى، ويدرك كحكواتي يعرف متى يمنح الحكاية صوته، ومتى يسحب نفسه منها، تلك القدرة على التوازن بين السيطرة والتخلي، إلى وقت أن سكتت ملكة الكلام عنده. لا يبدو الصمت مجرد عارض درامي، بل يتحوّل إلى سؤال وجودي يمسّ جوهر الحكاية نفسها: ماذا يحدث حين يفقد السارد صوته؟ وهل صوته مهم أصلاً؟! وهل الحكاية امتلاك فردي، أم كيان يتجاوز صاحبه؟

اليوم، وأنا أعود إلى هذا العرض من مسافة زمنية، لا أستعيده بوصفه ذكرى شخصية فقط، بل كنص وعرض تشكّل في الذاكرة، يبدأ من لحظة صمت، لكنه لا يتوقف عن الكلام. فعمل مضى على تقديمه أكثر من عقد، لا يشاهَد اليوم بالبراءة ذاتها؛ وما كان يوماً مفاجئاً، قد يبدو اليوم مألوفاً؛ وما كان صادما قد يتحول إلى بنية قابلة للتوقع. وهذا لا ينتقص من العرض بقدر ما يضعه في اختبار جديد: هل ما زال قادراً على إنتاج نفس الدهشة الأولى؟ وهل لو قُدِّر للمخرج أن يعمل ما يسمى rebranding للعمل، سيفعلها مجدداً بشكل مغاير، أم سيحتفظ بالأثر المحفوظ في ذاكرة من حضروه؟

ينطلق نص حسين عبدعلي من مفارقة تأسيسية لافتة: حكواتي، مصدر الحكايات ومُنتِجها، يُحرم من القدرة على السرد. هذه المفارقة لا تُبنى بوصفها حدثاً غرائبياً فحسب، بل كتحوّل دلالي يعيد توزيع السلطة السردية. فبدل أن يكون الحكواتي هو مانح المعنى، يصبح متلقياً له، معتمداً على حكايات الآخرين بوصفها شرطاً لاستعادة صوته. هنا يستدعي النص الذي أعدَّ له عبدعلي، مأخوذاً من مصادر مختلفة أعلنها بوضوح: رواية (حكواتي الليل) لرفيق شامي/ ورواية (أهل البياض) لمبارك ربيع/ وقصة (غاسبار والمالك) لميليان ودولاور، وأخيراً قصة (الدرويش الثالث من ألف ليلة وليلة) التي استلَّ منها المعد أيضاً تقاليد الحكي، لكنه يقلب المعادلة؛ فبدل أن تنقذ الحكاية الراوي على الطريقة الشهرزادية، يصبح الراوي رهينة الحكايات.

في هذه اللحظة تحديداً، يتغير موقع الحكواتي جذرياً؛ إذ لم يعد حاملاً للمعنى، بل كائناً مكشوفاً أمام عجزه. ويمكن هنا استدعاء تصور رونالد بارت حول موت المؤلف أو موت «سلطة» المؤلف؛ حيث لا يبقى المعنى حكراً على من ينتجه، بل يتوزع في فعل التلقي. فالصمت، في هذه الحالة، لا يُغلق الدلالة، بل يحررها من مركزها، حتى تتبدل الأدوار، ويكون على أصحابه المقربين تحريره من صمته، حتى ولو بدت هذه محاولات يائسة، يبقى الأمل في أنها ربما تنجح.

وتتجلى أهمية هذا الانقلاب في بنية النص القائمة على التضمين الحكائي؛ حيث تتوالى خمس قصص يرويها أصدقاء الحكواتي، لا بوصفها زخرفاً سردياً، بل كاختبارات متعددة لمعنى الحكاية ووظيفتها. في قصة «ثلاث تفاحات»، تتحول إلى أداة قاتلة؛ إذ يقود السرد المضلل إلى جريمة لا رجعة فيها؛ شك في زوجة مريضة قُتلت بفعل الاستعجال وعدم التحقق!

أما في حكاية الملك والكذبة، فإن الحكي يرتقي إلى مستوى مساءلة السلطة؛ حيث تنتصر الكذبة بوصفها أداة لفضح بنية الاستبداد؛ هذا الحاكم الذي أوصاه والده حين ولّاه بالابتعاد عن الكذب والكذابين، لكنه «امتهن» استقبالهم ومكافأتهم بوزنهم ذهباً، كلما زاد وزن الكذبة وتفرعها! في حين تقدم قصة المزارع نموذجاً للحكاية بوصفها دهاءً اجتماعياً يقاوم الهيمنة بالسخرية؛ حين يعتقد مالك المزرعة أن العامل لديه ساذج وغبي، ليفرّج ضيوفه عليه، لكن سرعان ما حصل العكس، ومع هذا همس المالك لضيوفه بعد مغادرة المزارع: «مسخرته مو؟». وتبلغ ذروة الحكايات في قصة «النافذة» حين تكون الحكاية وهماً رحيماً بكفيف قرر أن يعيش حياة لم يرها، ويصفها لزميله المريض العاجز عن النهوض في غرفتهما المشتركة بالمستشفى، حتى تنكشف الحقيقة بعد موته، وبعد أن منح حياة وأملاً لمن لا يملكهما.

لكن هذا لم يمنع لحظة الانكشاف التي واجه المتلقي بها، في الخلط بين قصصه وقصص الآخرين: «في نص القصة، تذكرت أن هذا

الزبون هو صاحب القصة.. عرفت أن القصة طارت لوادٍ ثانٍ عن واديه!». والحكواتي بهذا يعلن فقدانَ السيطرة على السرد، بسبب تسييل الحدود بين الحقيقة والحكاية، وهو والآخرين، وهذا –بالتأكيد– يخص جزئية فقدان الصوت لاحقا.

هذا التعدد في وظائف الحكاية لا يُفضي إلى تعريف ثابت، بل يكشف طبيعتها المراوغة: الحكاية ليست خيراً مطلقاً، ولا شراً مطلقاً، بل قوة مزدوجة قادرة على الإنقاذ، بقدر ما هي قادرة على التدمير، وبالتأكيد هي دعوة للتفكر، وإعادة النظر في تفكيك كل يدور حولنا، أو نسمعه. ومن هنا يكتسب صمت الحكواتي بُعداً أخلاقياً؛ فهو ليس عقاباً سحرياً بقدر ما هو نتيجة تراكمية لفعل الحكي ذاته. فعبدالله، الذي بدأ بجمع قصص الآخرين وإعادة صياغتها، حتى وصل إلى مرحلة عدم إكمال القصة حتى يثير فضول مستمعيه –حتى المقربين منه–، يصل إلى لحظة تماهٍ خطرة، يختلط فيها صوته بأصوات غيره، حتى يفقد حدوده الخاصة. إن فقدان الصوت هنا يمكن قراءته بوصفه فقداناً للهوية السردية.

وتأتي شخصية المرأة/ الشبح الأسود –مصدر الإلهام– لتعزز هذا التأويل. فهي لا تمثل فقط القوة المانحة للقدرة على الحكي، بل تمثل أيضاً الوعي الضمني بالنص؛ إذ تنتقد انزلاق الحكواتي نحو التفاصيل الثانوية، وفقدانه السيطرة على خيط السرد. ويمكن اعتبار هذا نقداً داخلياً في النص (لأن النص ينتقد نفسه بنفسه). حضورها يشي بأن الحكاية ليست ملكاً للراوي، بل طاقة تتطلب انضباطاً ومسؤولية. وحين تقرر الانسحاب، فإنها لا تسلبه صوته فحسب، بل تضعه أمام اختبار أخلاقي: كيف يستخدم كلماته المحدودة؟ وماذا يقول حين تصبح اللغة مورداً نادراً؟ مع الوعد بمنحه شابة تكمل مسيرة الحكي معه فيما لو نجح في استثمار آخر سبع عشرة كلمة متبقية له! وتذكيره بألا يبعثر كلماته؛ فـ»الكلمات مسئولية».

مع ذلك، لا يخلو النص من بعض التفاوت في الكثافة الدرامية بين الحكايات؛ إذ تبدو بعض القصص أكثر إحكاماً وتأثيراً من غيرها، أو لعلها مألوفة لدينا من مصادر أخرى غير تلك التي أشار إليها عبدعلي، ما يخلق اختلالاً نسبياً في الإيقاع العام، أو لأنها التجربة الإخراجية الأولى –حينذاك– له، والتي شارك فيها بالتمثيل أيضاً. حسين متعدد المواهب، بصنعة مركزة في المسرح وفي الكتابة الإبداعية في أكثر من مجال، وفي الرسم أيضاً، ومن الواضح أن شغفه الشديد بالقراءة والاطلاع يساهم في توسيع خياله للقصص التي تعجبه، وإعادة رسمها بتوقيعه، كما حدث في مسرحية «هاراكيري» في 2022م. كما أن بعض اللحظات الحوارية قد تميل إلى المباشرة؛ حيث تُقال الفكرة بدل أن تُجسَّد، وهو ما يحدّ أحياناً من قوة الإيحاء. غير أن هذه الملاحظات لا تنتقص من البنية الفكرية المتماسكة التي يقوم عليها النص، وبالتالي العرض.

غير أن ما يتوقف على الخشبة، لا يتوقف بالضرورة عند المتلقي. فالصمت الممدد، خصوصاً حين يُوجّه بنظرة مباشرة إلى الجمهور، لا يترك مجالاً للحياد. هنا يمكن فهم العلاقة في ضوء ما يطرحه Erika Fischer–Lichte حول "جمالية الأداء"؛ حيث يتشكل المعنى داخل حلقة تفاعلية بين الممثل والمتلقي. في لحظة الصمت، لا يُقدّم المعنى، بل يُنتَج ضمن هذا التوتر المشترك. وما يجعلنا نميل إلى هذا، العرض على الطريقة "الصوارية" في الأماكن غير المألوفة. فعدا اختيار المخرج المكان الحميمي المتمثل في البيت القديم، كانت كراسي المتفرجين تكاد تلتصق بالخشبة المنشأة في وسط المكان. وهنا أيضاً يكمن أحد الفروق الجوهرية بين النص والعرض. فبينما يترك النص سؤال الصمت مفتوحاً على احتمالات متعددة، يميل العرض إلى تثبيته كتجربة مُعاشه عبر هذا القرب بين المتلقي والممثلين.

ومعني بهذا القرب أيضاً عدم وجود أي خدع أو تمويه بين العرض ومتلقيه، مثل اتفاق ضمني بأنها متعة وفرجة وتسلية، لكن للمتفرج الحق في استيعاب محتواه، والتفكير في صمت عبدالله الحكواتي/ السعداوي/ الشخصية المحورية في العرض وخارجه؛ في علاقة الرعاية والأستاذية بينه وبين ممثليه، وهذا الانسجام المحسوس والمرئي، إلى درجة أنه حينما صمت، انتقل ما كان يروى على الخشبة إلى داخل المتلقي، وفي أي زخرفة سينوغرافية غير ضرورية، والملابس محايدة ولا مكياج دالاً، وقطع الديكور البسيطة متعددة الاستعمال على خشبة محدودة ومكشوفة للجميع، لا زيف ظاهرياً على الإطلاق –ولا حتى التفاحة تفاحة!–، لعل الإضاءة هي الاستثناء الوحيد الذي به دلالة الانتقال أو التغيير من حال لآخر.

وبعد الحكايات المتتالية، نأمل أن يستعيد الحكواتي صوته المفقود، ومهارته السردية، لكن؛ كما يؤْثر عبدالله تعليق مريديه في حكاياته غير المكتملة، تنتهي المسرحية بنهاية مفتوحة، يظل فيها الحكواتي على حافة الكلام، دون أن نسمع صوته. وهذه النهاية، بدل أن تكون نقصاً، تمثل ذروة دلالية؛ إذ تنقل مركز الثقل من استعادة الصوت إلى الإصغاء. فالحكايات قيلت، وأثرها تحقق –على بعضنا على الأقل!– سواء عاد الصوت أم لم يعد، وكأنَّ عرض «عندما صمت عبدالله الحكواتي» يلمّح إلى أن القيمة الحقيقية لا تكمن في امتلاك الحكاية، بل في تداولها، في قدرتها على العبور بين الذوات، وتحويل الحكاية من وسيلة للمتعة، إلى أداة معرفية وأخلاقية معقدة، ويضع المتلقي أمام سؤال جوهري ذي تفرُّع: هل نروي لنكشف الحقيقة فعلاً؟ وهل القيمة في الكلام، أم في أثره؟ وربما الأهم أن نختار أي نوع من الحكايات نصدق، كما فعل المريض الكفيف ذو الخيال الطلِق لزميله العاجز في المستشفى، حينها نستطيع القول إن العرض لم ينتهِ بصمت الحكواتي، بل بدأ عند دور المتلقي، بوصفه الرّاوي الأخير.

د.بروين حبيب

الرواية الفائزة بجائزة «البوكر» العربية عام ٢٠٢٦

«أغالب مجرى النّهر» .. في انتظار (بودو)!

في مسرحية «في انتظار غودو» للكاتب الإيرلندي صمويل بيكيت، تقف شخصيتا المسرحية الرئيسيتان فلاديمير وإستراغون في انتظار شخص يدعى غودو، ولكن في الحقيقة لا هما يملان الانتظار ولا غودو يأتي، في مشهد عبثي يلخص لنا الأمل المؤجل، وتلك هي حال عقيلة ووالدها عزوز بطلا رواية «أغالب مجرى النّهر» للكاتب الجزائري سعيد خطيبي الصادرة في السنة الماضية عن دار أنطوان–هاشيت والتي فازت بالجائزة العالمية للرواية العربية في دورة العام الحالي، وقد سبق لمؤلفها أن وصلت روايته «حطب سراييفو» أيضا إلى القائمة القصيرة في دورة عام ٢٠٢٠.

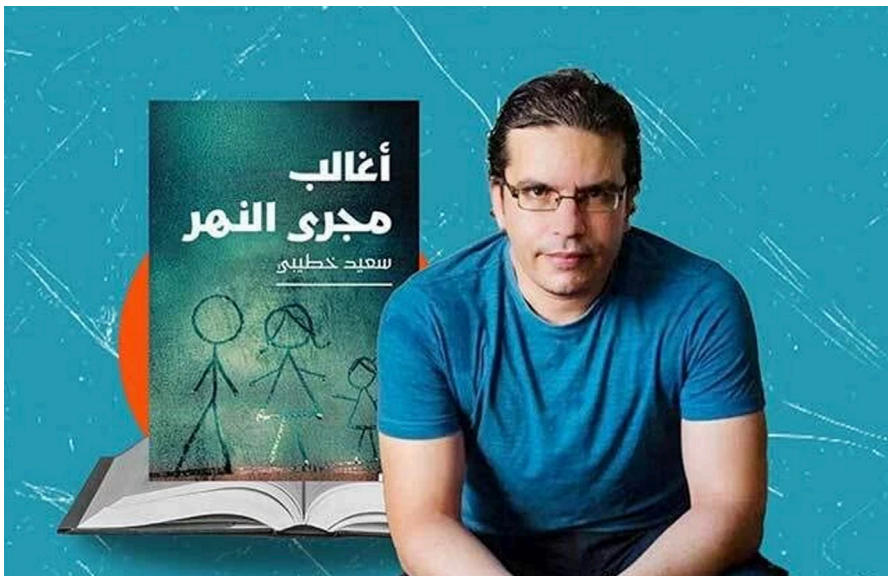

وإذا كان غودو الغامض عند بيكيت أبقى منتظِرَيْه معلّقَين بحبل الخلاص المأمول، فإن نظيره (بودو) عند خطيبي حاول أن يأتي لولا أن حادث سير اختطفه في الطريق قبل أن يصل إلى وجهته، واختطف معه أمل «عقيلة» بطلة الرواية في إنشاء كلية طب، ولكنه اختطف أيضا ما هو أخطر من ذلك: فرصة والدها الوحيدة في إعادة الاعتبار لنفسه وتبرئتها من تهمة خيانة ثورة كانت مضرب مثل العالم في القرن الماضي. وفي قراءة مغايرة لبعض مفاصل هذه الثورة وتداعياتها بعد الاستقلال كتب سعيد خطيبي روايته، متخذا من مسقط رأسه مدينة بوسعادة مسرحا لروايته، ومختارا لحظة مفصلية في تاريخ الجزائر الحديث سنة 1990 حيث عرفت البلاد بعدها تحولات دراماتيكية دامت عقدا كاملا وراح ضحيتها عشرات آلاف الضحايا.

يوهمنا الروائي أنه يقدم لنا رواية بوليسية بأركانها الكلاسيكية: طبيب تشريح مات مسموما، ومتّهمون متعددون لكلٍّ منهم مصلحة في قتله وعلى رأسهم زوجته، وتحقيق لا ينتهي مع هذه الزوجة ووالدها من أول الرواية إلى آخرها. ولكن خلف هذه الواجهة –التي أجاد خطيبي حبكها وحافظ على خيط التشويق دون انقطاع على امتداد قرابة 300 صفحة– يضمر الروائي تاريخا موازيا ينتصر للمهمشين وللنساء المعنّفات ولضحايا الاستعمار والاستقلال على السواء، فلا صوت يعلو فوق صوت المنتصرين فهم كانوا ولا يزالون مالكي الحقيقة وكاتبي التاريخ.

مع تورطنا في أحداث الرواية يتجلى لنا مغزى العنوان واضحا، بل إن الروائي يضمّن العنوان في مناجاة عزوز –أحد بطلي الرواية– لنفسه وهو يعدد خيباته «عارضتُ تفجير مقهى (أخي) كي لا أخسره، لكنه هاجر وقطع صلته بي. تصدّيتُ لرفاقي القدامى، فنزعوا عني كُنيتي «كردادة» وانقلبوا عليّ. هل كانت حياتي ستسير على ألطف حال لو أنني امتثلت لأمرهم، ولم أغالب مجرى النهر؟»، فمجرى النهر هو سيرورة التاريخ الحتمية، ومغالبتها ليست سوى محاولة يائسة للعودة إلى المصبّ عسى ولعلّ، ولكن متى غيّرت الرّغبات الأقدارَ؟

تبدأ الرواية بمشهد تحقيق بوليسي في زنزانة ضيقة مع طبيبة عيون مشتبه بها في قتل زوجها، هذا التحقيق الذي تفتح فيه هذه الطبيبة كوةً في ذهنها على ماض متشعب ومعقد، أعطاها فيه الكاتب المساحة الأوسع من السرد، فالرواية منشطرة إلى أقسام ثلاثة: نصفها الأول بعنوان «البنت» تروي فيه عقيلة عبر ضمير المتكلم فسيفساء من حياتها تتجمع عبر توالي السطور لتشكل لوحة واضحة المعالم عنها، وكذلك فعل خطيبي في القسم الثاني المعنون ب»الأب» حيث أتاح لعزوز والد الطبيبة أن يروي لنا سيرته وسيرة عائلته وكثيرا من تاريخ بلده المغمور، ثم يفسح المجال في القسم الأخير الصغير لابنته ثانية لتكمل ما بدأته. وما بين هذين السارِدَيْن نجد آخر كل فصل من فصول الرواية الكثيرة صوت الراوي العليم الذي ينقلنا في صفحات قليلة إلى حاضر مجريات الرواية ويطلعنا على سير التحقيق. وما بين هذه اللعبة السردية المتناوبة بين شخصيات الرواية الأساسية والراوي العليم، يشيّد سعيد خطيبي معمار الرواية بدقة مهندس وبحذق روائي متمكن من أدواته، يجيد إخفاء أسرار أبطاله وتشويق قارئه في نهاية كل فصل بجمل من أمثال «هناك شبهة أخرى أود سماع أقوالك بشأنها» حتى يبقي القارئ على طريقة أغاثا كريستي مشدودا إلى معرفة أجوبة ما نثرته أحداث الرواية من أسئلة وألغاز.

ما بين هذين الزمنين اللذين راوح بينهما الروائي: الزمن الحاضر من شهر يونيو 1990 الذي لا يتجاوز أياما معدودة وفيه يجري تحقيق مع البنت وأبيها، والزمن المستعاد من الذاكرة والعائد إلى طفولة عزوز في عشرينيات القرن الماضي ومشاركته في الحرب العالمية الثانية وبعدها ثورة التحرير الجزائرية، ما بينهما يتناول خطيبي بجرأة تحسب له، كثيرا من المسكوت عنه سياسيا واجتماعيا، في محاولة لإنزال الثورة من عرش القداسة المترفع عن المسائلة إلى أرض الواقع فما دامت فعلا بشريا فلا مهرب من أن تنتابها أخطاء وتجاوزات، بدءا بتصرفات قادتها ف» جبهة التحرير حظرت على (منتسبيها) شرب الخمر، لكن القادة ظلوا يشربون»، وصولا إلى المنتفعين من الثورة ومنتحلي صفة الذين يدّعون البطولات في حرب التحرير ولم يطلقوا رصاصة واحدة. ومرورا بالفئة المظلومة التي ينتسب إليها عزوز الذين «بعدما كانوا مناضلين ألصقت بهم تهمة الحركى (أي العملاء)، بعضهم لأنهم كانوا على صلة بحزب يعادي جبهة التحرير، وآخرون لأنهم اختلفوا مع رفاق لهم في الرأي، وغيرهم ممن شُك في خيانتهم من

غير قرينة» وحمل أصحابها كية على ظهورهم تنبذهم في حياتهم مثل عزوز الذي عذّب وسجن وأُنكر نضاله وحرم من حقوقه المدنية، وإذا ما مات دفن في مربع مخصص للخونة مورّثا عائلته ذلا لا يمّحي أثره. لذلك كان يجد عزاءه في صوت أمه الميتة التي تعوّد على القسم برأسها «وراس يمّا» والتي ترافقه همساتها الداعية إلى التعقل في كل مفرق طرق محيّر. والقضية المركزية الثانية التي تناولها الروائي دون مواربة: الذكورية المفرطة في المجتمع الذي يتناوله حيث «الأزواج لا يثبتون شرعيتهم بعقد الزواج، بل بقسوتهم على نسائهم، كلما زادت قسوة رجل على زوجته، علت سمعته بين أقرانه»، وحيث إنجاب الذكر هو غاية كل زواج وحتى عند الطبقة المتعلمة، فطبيب التشريح «تمنّى أن يُرزق بذكر، لكنني أنجبت أنثى، فصيّرني عدوّة له. يعلم أن الرجل هو من يحدد جنس الجنين، لكنه ينكر الأمر عن نفسه» وهو نفسه المتزوج بطبيبة العيون عقيلة، ولكن العلاقة بينهما لا تختلف عن أي علاقة بين جاهلين متخلفين تقوم على التعنيف الجسدي بالغ القسوة تعبر عنه عقيلة بقولها: «ما كدت أنهي ردّي حتى رأيت نجوما تملأ بصري، استفقت منها في المستشفى». والأغرب أن هذا يجري بمرأى ومسمع من والدها وأخيها وأمها التي تصفها بأنها من «الأمهات (اللواتي) يعاملن أبناءهنّ كغنائم حرب. يريدونهم خاضعين لا يجادلون». وهذه الطبيبة التي تعاني من العنف الزوجي ولا تحتج عليه سوى في نفسها، نجد أن تعليمها لا أثر له على سلوكياتها ولا تفكيرها، فمن ذلك أنها كانت تسرق قرنيات الموتى بتواطؤ مع زوجها دون إذن أهلهم وهو ممنوع قانونيا محرم دينيا، وحجتها أن الحي أبقى من الميت، كما أنها تؤمن بالخرافات وتوصي مرضاها بزيارة الشيوخ الذين يكتبون التمائم، بل تزورهم بنفسها كما اعترفت «سأعود إلى الشيخ بلخير أرجو منه تميمة كي لا أجنّ». وهذه الممارسات أضاء عليها سعيد خطيبي بسخرية من خلال ما أجراه على لسان أحد شخصياته «أقسم أنه سمع من قريب له أن رجلا أصيب بالسيدا ثم شفي منه بمنقوع الشيح».

نلحظ في الرواية تقاطعا وتوازيا بين جيلين جيل ما قبل استقلال الجزائر وما بعد استقلالها حتى في النظرة إلى المستعمر نفسه، فإذا كان شعار الجيل القديم الذي عانى من ويلات الاستعمار قول الرئيس هواري بومدين «نأكل التراب وما نروحش لفرنسا» فقد تبنى كثير من أبناء الجيل الجديد شعارا آخر براغماتيا عبرت عنه عقيلة بقولها «أما أنا فلا أريد أن آكل ترابا، بل أريد زيارة فرنسا». ومع هذا نجد الأبناء يسيرون على خطى الآباء، صوّر ذلك خطيبي بتصرفات الميلود الذي أعاد إنتاج أخطاء والده حين ولد له مولود غير شرعي فتهرب من تحمل مسؤوليته.

بلغة مقتصدة سلسة مطعّمة بألفاظ جزائرية وأمثال شعبية، وبتقنيات سردية متنوعة لجأت إلى رسائل وشهادات ورسومات حتى على المستوى البصري (صوت الميلود بالأسود الداكن) قدم لنا سعيد خطيبي في روايته «أغالب مجرى النهر» نصا مشغولا بحرفية طرح فيه قضايا كبيرة وكثيرة من تجارة الأعضاء إلى العنف الأسري وصولا إلى المناضلين الذي وُسموا بالعمالة، ولكن في الأخير ندرك أننا لسنا أسماك سلمون لنسبح عكس التيار ونغالب مجرى النهر، كما أن غودو أو بودو –لا فرق– لن يصل أبدا لإنقاذنا.

إيجي بيست.. ملاذ المتفرجين

بتول حميد

تربطني بالسينما علاقة دافئة؛ حدّ أن لحظات الشغف الطفولي بعينين لامعتين تنتابني قبل بضعة كيلومترات من الصالة، بانتظار «البوب كورن» أو القهوة والشوكولا. ربما ما يفسر هذا الحبّ الحيوي هو إيماني بأن نظرتنا للمشاهد هي غالباً ما نخفيه من مشاعر في أعماقنا. إذْ لطالما تقمصتني السينما؛ عاشقة أو يائسة، كهلة أو شابة.. أتعاطف وأحزن، أو أبكي من فرْط الضحك! قد تواسيني شخصية معقدة، أو ترسمني شخصية خيالية، أو يلهمني ما هو مقتبس من قصة حقيقية.

أجواء السينما المنزلية

لضيقِ الوقت والتوفير أحياناً، نلجأ لأجواء «السينما المنزلية»؛ نبحث عن الفيلم المنشود عبر المنصات ونعد وجبة خفيفة متسمرين على الأريكة. قبل سنوات خلت، كان موقع «إيجي بيست» هو الأفضل، كونه يعرض أفلاماً حديثة يتهافت عليها رواد السينما، بجودة ممتازة وترجمة مقبولة نوعاً ما. تحميل سريع يُتيح لك مشاهدة أعمال تُعرض في دور السينما وتتنافس في رفع أسعار تذاكرها، مما يمنح المشاهد رفاهية التأمل البطيء أو وتيرة المشاهدة الخاطفة.

نهاية الحقبة

في صيف 2023، أعلنت السلطات المصرية عن القبض على مالك موقع (EgyBest) كجزء من حملة أمنية واسعة استهدفت المواقع التي تبث محتوى سينمائيًا ودراميًا مقرصنًا. تعاطف الكثير من محبي الدراما مع المتهم بإدارة مواقع "بدون ترخيص" وبث محتوى مملوك لشركات إنتاج بالمخالفة لقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. وقد اعترف المالك بإدارة 28 موقعاً مقرصناً، وسرقة وبث 2530 فيلماً عربياً وأجنبياً و30 مسرحية.

أرقام ومواقف

حققت هذه المواقع ما يقرب من 13 ملياراً و500 مليون مشاهدة، وعثرت السلطات في حسابات المتهم على مبالغ مالية كبيرة تشمل نحو 6 ملايين جنيه مصري، بالإضافة إلى مبالغ بالدولار واليورو. وفي سياق هذا الحدث، تهكّم أحد الناشطين على منصة «إكس» (تويتر سابقاً) طالباً بشكل ساخر جمع تبرعات من شريحة المتابعين العريضة لتوكيل محام لمالك الموقع.

في فيلم «إيجي بيست»، يقول صديق البطل: «عارف في واحد صاحبي قالي كل الأسئلة اللي بتواجهك في العالم، الأفلام بتجاوب عليها». قد لا تتوازى خطوط قصة المالك الواقعية مع خيال الأفلام، إلا أنني أخال بأن من عاصر فترة الموقع الذهبية سيوقظ هذا الخبر شيئاً من فضوله.

(قف)

عن اتحادات الكتّاب في البلاد العربية

ليس هناك من يعترض على حقيقة أن ما يسمى باتحادات الكتّاب في البلاد العربية، أو بالأحرى في معظمها، حتى نتجنب التعميم، قد فقدت مصداقيتها عند الكتّاب والقراء معًا ولم تعد تمثل أي مركز لسلطة معنوية وأدبية.

كتب الباحث والأكاديمي السوري برهان غليون، لا يفسر المصير الذي وصلت إليه حالة اتحادات الكتّاب في البلاد العربية وجود الإرادة القاهرة للنظم السياسية الاستبدادية التي تريد أن توظف الأدب والكتابة كأداة من أدوات سيطرتها على المجتمع، ولكنه ينبع أيضًا من الكتّاب أنفسهم، بسبب التصور الذي كان لديهم عن مكانتهم ودورهم في النظام الاجتماعي والسياسي، أو بسبب غياب أي تصوّر أو مفهوم العمل الاجتماعي السياسي عندهم أو انعدام إرادتهم. والدليل على ذلك أن هذا الخراب المعنوي لا يمسّ الاتحادات الرسمية فقط، ولكنه يعمّ تلك التي تسيطر عليها، رغم قلة عددها، أحزاب المعارضة أيضًا، وأهمية هذه الملاحظة، نابعة مما ينجم عنها من استنتاج وهو أنه لا يكفي اليوم استقلال الاتحادات عن الدولة أو الأحزاب حتى تستعيد مصداقيتها وفعاليتها في أعين الأدباء والكتّاب أنفسهم وقبل ذلك في أعين الجمهور الواسع من القراء ومن خلفهم الرأي العام كله.

فهد المضحكي

لقد سيطر على معالجة المحللين العرب لمشكلة المثقفين، أسلوب مبسط سطحي قائم على المعارضة المستمرة بين المثقف الذي يتعامل مع السلطة وذلك الذي يعارضها. وتكاد المسألة تختصر بين اتهام البعض للآخرين بخدمة السلطة واحتقار البعض الأخر لأولئك الذين تحوّل اعتراضهم على أي تعامل مع السلطة إلى أزمة طفولية تغطي العجز المطلق عن التأثير والفعل في أي مجال، بما في ذلك مجال الثقافة الذي احتكرته وسائل الدولة والأجهزة الإعلامية – الأمنية.

ويعتقد غليون أن المشكلة أكثر تعقيدًا من ذلك. ولا يمكن لنا أن ننجح في بناء اتحادات فاعلة دون مواجهة أسبابها العميقة، وهي تتلخص بسببين رئيسيين يتعلق الأول بمسألة السلطة والدولة ككل، أما الثاني فهو كامن في طبيعة وبنية مجتمع المثقفين أنفسهم، وموقعهم الحقيقي في الطبقة السياسية أو النخبة الاجتماعية الفاعلة، وبإختصار، لم يكن للمثقفين في النظام الاجتماعي السياسي العربي بوصفهم هذا، دور يذكر وذلك منذ نشوء الدولة العربية الحديثة. فالطبقة السياسية العربية عامة كانت ولا تزال حاصل تفاهم وتكاتف أشكال متنوعة من تحالف تكتلات العسكريين وجماعات الوجهاء والأعيان القدماء والجدد أو الاثنين معًا، وتجمعات المصالح والأعمال. ورجال هذه التكتلات هم الذين يحتكرون السلطة ويتقاسمونها، وهم الذين يضفون على النظام أساليب عملهم وقيمهم السائدة. ولم يتمتع المثقفون بمكانة محددة في نظام هذه النخبة التي تحتقر أساسًا الثقافة والمثقفين، وتعتبر ابعادهم عن السلطة برهانًا على نجاحها وانتصار قيمها، إلا عندما كان وجودهم داخل الأحزاب أو أجهزة الدولة يفيدها في توسيع قاعدتها الاجتماعية أو إضفاء الطابع الحضاري والمدني عليها، أي إلا بقدر ما ظلّوا أدوات في يدها. وفي العقود الأخيرة تمّ طردهم من السلطة بشكل جذري، أي طرد كل ما يعبر عن القيم الثقافية المرتبطة بوجودهم. ومن بقي مشاركًا فيها، بقي على أسس مختلفة كليًا.

ينبع إخفاق المثقفين العرب في فرض أنفسهم على السلطة داخل الحزب الحاكم وفي صفوف أحزاب المعارضة معًا من انعدام التصور الصحيح والموضوعي للدور الذي يمكن لهم أن يلعبوه في مجتمعاتهم. وسبب انعدام هذا التصور ناجم هو نفسه عن عدم قدرتهم على تقدير وضعهم الخاص ومكانتهم وحجمهم الحقيقي وقدرتهم الموضوعية على التأثير في مجرى الأحداث التاريخية لشعوبهم. فهم يترددون بين نزعة نرجسية تعتقد أن السلطة أو السياسة أو التاريخ ينبع من فوهة الكاتب وعقله وكلمته السحرية، الأمر الذي يقودهم إلى نوع من الفصام الذي يمنعهم معرفة الوقائع السياسية والتعامل الجدي معها ومع التكتلات الأخرى المنافسة، ونزعة انهزامية قائمة على الشعور بالعجز وعدم القدرة المطلقة، الأمر الذي يدفعهم إلى التخلي عن العمل السياسي أو القبول بالتبعية المطلقة للتكتلات الأخرى من تكتلات النخبة. فبسبب أوهامهم عن أنفسهم وعن دور الذكاء أو المعرفة في تكوين السلطة والتاريخ، فقدوا القدرة على التأثير ومن ثم لم ينجحوا في تكوين تكتل مثل التكتلات الأخرى حتى يتسنى لهم المشاركة في الحياة العامة من منطلق آخر غير منطلق تقديم الخدمات للتكتلات المنافسة.

ولا يحل المشكلة اليوم بناء منظمة حرّة للكتّاب إذا لم يدرك الكتّاب طبيعة الدور العام الذي يقع عليهم مسؤولية القيام به، ولم يتم القبول الذاتي والطوعي للأغلبية به. وفي هذا المجال لا يختلف موقف التعامل التبعي مع السلطة كثيرًا عن موقف التخلي عن كل مسؤولية عامة أو سياسية إلا من الوجهة الأخلاقية.

إن الخطأ لا يكمن في انخراط المثقفين في المعركة السياسية لشعوبهم، داخل الدولة أو في صفوف الأحزاب المعارضة، ولكن عدم وجود تصوّر خاص للمثقف عن دوره الاجتماعي المتميز في هذه المعركة، ووجود هذا الدور هو الذي يجعل من هذه المشاركة شيئًا آخر غير البحث المشروع عن المصلحة الشخصية، ولا يمكن لهذا الدور أن يتبلور إلا إذا تبلورت الوظيفة الخاصة للمثقف والعمل الثقافي في العمل العام.

وبحسب رأي غليون، فإن هذه الوظيفة لا يمكن أن تكون إلا تجسيدًا للمبادئ والدفاع عنها. فإذا تخلى المثقف عن المبدأ تحوّل لا محالة إلى مرتزق مهما كان الحزب الذي يناضل من داخله، ولا يغير من هذه الحقيقة أن يجري استخدامه من قبل التكتلات العسكرية أو وجهاء الأحياء أو فئات المصالح والأعمال. وبالعكس تزداد مصداقية المثقف وقدرة المثقفين على بناء موقعهم ودورهم وقوتهم في الحياة العامة بقدر ما يتعاظم تطابق عمل المثقفين مع الدفاع عن المبادئ، ويتحدد دورهم كحماة لها، بصرف النظر عن الأحزاب والمواقع السياسية المختلفة والمتنوعة التي يجدون أنفسهم فيها.

بإختصار، إن النجاح في بناء منظمات مستقلّة، عند الكتّاب وغيرهم، مرتبط بالقدرة على تحديد دور نافع لها في النظام العام. وإلا فإن الاتحادات الجديدة سوف تجد نفسها موظفة لا محالة من جديد من قبل المؤسسات الدولية أو الأهلية التي تدرك بشكل أفضل دورها وأهدافها وأسلوب عملها.

«سجين السماء» لكارلوس زافون

الحكايات التي لا تُروى تتحوّل إلى سجون

صدرت الترجمة العربية لرواية "سجين السماء" لمؤلفها كارلوس زافون، لإول مرة في العام ٢٠١١ عن منشورات الجمل وتقع في ٣٦٥ صفحة من الحجم المتوسط، قبل توفي كاتبها بتسع سنوات، في العام ٢٠٢٠ عن عُمر لا يتجاوز ٥٥ عاماً، وهي الجزء الثالث من سلسلة "مقبرة الكتب المنسية": (ظل الريح)، (لعبة الملاك)، (متاهة الأرواح)، وتدور أحداث هذه الرباعية جميعها في برشلونة عام ١٩٥٧، وتتناول الذاكرة والهوية والآثار النفسية للقمع والسجن والسلطة والكتابة، في إسبانيا بعد الحرب الأهلية (١٩٣٩–١٩٣٦) تحت حكم فرانكو، حيث يسود القمع وصمت المواطنين خوفاً، وما خلفته تلك الأحداث من تأثير الماضي في تشكيل الحاضر.

حميد الملا

تبدأ الرواية بزيارة رجل غريب إلى المكتبة لشراء نسخة نادرة من «الكونت دي مونت كريستو»، ويتركها لصديقه القديم فيرمين روميرو دي توريس، ما يعيد إلى الذاكرة أسراراً خطيرة من الماضي، ليأخذنا الكاتب في رحلة مظلمة داخل أروقة الذاكرة والظلم الإنساني، كاشفة أسرار الماضي من خلال شخصية فيرمين روميو دي توريس مقدماً صورة عميقة عن أثر الاستبداد والسجن علي الروح البشرية.

يطلّ ماضي فيرمين في السجن أثناء حكم فرانكو حيث يلتقي بشخصيات من سلسلة الروايات السابقة بهدف ربط الأحداث بروايتي (ظل الريح)، و(لعبة الملاك)، ومن ثم يصل بالراوية إلى كشف الكثير من الأسرار التي ظلت غامضة في الجزئين السابقين بهدف وصل كل تلك الأجزاء بالجزء الرابع في هذه المجموعة، أي (متاهة الأرواح)، لتقول إن الحرية الحقيقية ليست فقط حرية الجسد، بل حرية النفس من الذكريات المؤلمة، وهي ذات متعددة الأصوات، والراوي هنا يبين بأن الأحداث ليست مجرد وقائع، بل تجارب شخصية متشابكة مع التاريخ، الهدف من سردها ليس الترفيه، بل للحفظ والمقاومة والتذكر وإسماع الجيل الجديد ما عاناه السابقين من المآسي والالآم.

يستحضر زافون تاريخ إسبانيا والقمع الممارس في ظل حكم فرانكو، مسلطاً الضوء على الصمت والخيانة والوفاء من خلال أبطال الرواية، الذين خرجوا من التاريخ الرسمي وبقوا أسرى الذاكرة. إنها رواية عن الناس الذين بقوا صامتين حتى تحرروا منّ الصمت عندما بدأوا في تذكر حكاياتهم ليتحرروا من ماضيهم، فالحكايات التي لا تروى تتحوّل إلى سجون، وأن الحرية تبدأ حين نواجه ماضينا، مهما كان مؤلماً ومعذباً، ولان «الذاكرة سجن لا يملك مفاتيحه إلا من يجرؤ على التذكر»، جعل الكاتب من فيرمين روميو دي توريس بطلاً تراجيدياً ممثلاً ذاكرة الألم الجماعي حيث الحقيقة تبقي شاخصة، يعيد تشكيلها في الحاضر أي أن الحقيقة لا تموت رغم الفارق الزمني، ففيرمين دي توريس يبدو في الظاهر محطماً في العمق على الرغم من نجاته جسدياً من القمع «بعض الرجال خرجوا من السجن، لكن السجن لم يخرج منهم» لذلك ظلّ أسيراً للحالة النفسية التي عاناها بعد خروجه من السجن.

فيرمين هو القلب الإنساني والضمير السردي الذي يكشف الوجه المظلم لبرشلونة على الرغم من تحرره بعد اعترافه المتأخر، وهذا الاعتراف كان ضرورياً ليحرره من الماضي الذي يختبأ في ذاكرته المثقلة بالقمع والسجن و الخذلان «نحن لا ننجو لأننا أقوياء، بل لأننا نتعلم كيف نختبئ»، حيث صوّر زافون لنا فيرمن مرحاً من الخارج، سريع البديهة، ساخراً، لكنه في العمق إنسان مكسور، يحمل آثار التعذيب والخوف و الذنب: «تعلمتُ في السجن أن الضحك أحياناً هو الطريقة الوحيدة لئلا نموت.»، نجا بالكلام بعد أن كاد يهلك بالصمت، رجل مثقف وصحفي دفع ثمن أفكاره بأن تعرض للإذلال الجسدي والنفسي «خرجت من السجن حياً، لكن جزءاً مني بقي هناك، الخوف لا يزول ...نحن فقط نتعلم كيف نتعايش معاه.»، فالسجن كما يراه زافون ليس جدراناً فقط، بل قد يكون خوفاً، ماضياً، والكتب طوق نجاة ووسيلة للبقاء حتى في أحلك الظروف الصعبة، والماضي يطاردنا مهما حاولنا الهروب منه والتخفف من آثاره.

تمثل شخصية دانييل سمبيري في هذه الرواية الجيل اللاحق الذي لم يعش القمع مباشرة لكنه يرث آثاره فيتحول من محرّك للأحداث إلى شاهد عليها، يُصوّره الكاتب بأنه يمتاز بالهدوء بعد أن كان مندفعاً وله القدرة على الإستماع دون إصدار الأحكام المسبقة وذو إحساس متزايد بالمسؤولية تجاه الماضي، كما أن العلاقة بين دانييل وفيرمين أشبه بعلاقة توريث للذاكرة ليتسلم عبء قصة فيرمين ليصبح رمزا لمن يحمل تلك القصة دون أن يكون جزءاً منها أو ضحية مباشرة: «لم أكن بطل هذه القصة، بل شاهدها.»

وبالعلاقة بالمكان تبدو برشلونة مدينة مثقلة بالصمت يتجوّل دانييل فيها بعين تعرف ما الذي تخفيه الجدران، فالمدينة هنا مثله ناجيًة لكنها غير بريئة، فقد صوّر الراوي دانييل سمبيري شخصية تعيش نتائج السجن كونه من الجيل الذي لم يتعرض إلى السجن، لم يجعله في مركز الضوء لكنه في مركز الاتزان «فالكتب علمتني الحلم، لكن البشر علموني الحقيقة.»

وعلى خلاف تلك الشخصيتين يبرز إسم ماوريسيو فيالس شخصية شريرة يستمد قوته من كونه موظفاً سلطوياً: «لم يكن يسعى لإيذاء الجسد، بل لإذلال الروح»، وهذه القوة نابعة من النظام القمعي الذي يخدمه، يستمتع بممارسة السلطة دونما الحاجة إلى أية مبررات أخلاقية بصفته ضابط سجن، يتقن الإذلال النفسي والتلاعب بالقوانين من خلال تحويله السجن إلى مختبر لإخضاع البشر «القوانين في يديه لم تكن لحماية الناس، بل لتدميرهم، يعمل بلا رحمة، وكأن الإنسانية لم توجد أبداً.»

من خلال التشخيص السريع لكل من تلك الشخصيات، ومثل باقي أجزاء الرباعية نجد بأن كارلوس زافون يعتمد على السرد الغني، الشخصيات المعقدة، وغموض يمزج بين الماضي والحاضر مما يجعل القارئ يشعر بأنه يغوص في الماضي والحاضر معاً من خلال ربطه بين حياة الأفراد والتاريخ الإسباني ومدينة برشلونة، أزقتها الضيقة، مبانيها القديمة، وأجوائها الغامضة حيث تختبئ الأسرار في كل شارع وزقاق، وتظلّ الحكايات المجهولة حارة بين جدرانها. برشلونة، هي مكان يجمع بين الجمال والخطر، بين الماضي والحاضر، واستخدم الراوي في سرده تلك الشخصيات متعددة الأصوات ليكشف عن صمود الإنسان أمام الألم والخوف، وبذلك تتحول الرواية إلى اعتراف طويل ومؤلم يرويه فيرمن، عما حدث له في سجون فرانكو.

«سجين السماء» ليست مجرد رواية فيها من التشويق الكثير، بل عمل إبداعي وإنساني، صاغها الكاتب بأسلوب شاعري، سهل وعميق وتاريخي غني، يعكس قوة الكتابة في نقل الألم والأمل معاً.

تغـــريبـــة المســـرح البحـــريـنـــي .. مـــــن الجـــــذور إلـــــى الخشبـــــة

على هذه الجغرافيا الممعنة في الانبجاس من لدن البحر، لا يعدّ المسرح مجرد محاكاة للفعل الإنساني، بل هو ممارسة وجودية تعيد صياغة الهوية في فضاء الضوء والظل.. إنها تغريبة ممتدة، رحلة بدأت من سواحل البحرين حيث كان السيف أداةً للرقص والبطولة، وانتهت إلى الخشبة حيث أصبح العقل هو المبضع الذي يشرّح الوعي.
إن استكشاف جذور المسرح البحريني، حيث يتنقل بنا عبر أزمنة وتطورات ليشكل لوحة فنية تعكس روح البحرين، يدعونا إلى تسليط الضوء على تاريخ هذا الفن وتطوره من الساحات العامة إلى خشبة المسرح وإلى فهم كيف يعكس المسرح البحريني الهوية الثقافية والاجتماعية للبحرينيين، وكيف شكلت شخصياته البارزة مساره.. كما والتحديات التي يواجهها في عصرنا، خاصة تلك المتصلة باللغة المستخدمة، سواء اللهجة المحلية أو الفصحى، ودورهما في تعزيز الثقافة البحرينية ونشرها عالميا، مما يشكل إشكالية مهمة تستحق النقاش والتأمل.

قبل أن تعرف البحرين العلبة الإيطالية أو الستائر المخملية، كان المسرح يمارس طقوسه في البراحات المفتوحة وعلى ظهور السفن.. كان السيف في رقصة العرضة هو الأداة الدرامية الأولى.. لم يكن مجرد سلاح، بل كان إكسسوارًا رمزيًا يجسد الصراع والقوة والذود عن الحمى.
في تلك الآونة، كان النّهام على ظهر السفينة هو الممثل التراجيدي الأول، يلقي بوجعه في جوف البحر ليخلق دراما وجودية بطلها الإنسان وخصمها الموج والقدر.. هذا المسرح الفطري هو الطين الأول الذي جبلت منه الحكاية البحرينية، حيث لا فواصل بين الممثل والجمهور، بل هي هالة جماعية تشبه طقوس المسرح الإغريقي القديم.

مخاض التأسيس...

مع مطلع العشرينيات، انتقل الفعل المسرحي من عفوية الساحات إلى صرامة المؤسسة.. كانت مدرسة الهداية الخليفية عام 1919 هي المختبر الأول الذي تحول فيه السيف من أداة حربية إلى أداة تمثيلية داخل نص مكتوب. بزغت ملامح الفعل المسرحي كمبضع للوعي الجمعي برعاية التربوي يوسف علي العمران، الذي قاد هذا التحول بقلب الأب وعين الصقر.. وفي هذا الفضاء البكر، ظهر إبراهيم العريض ككاهن للمسرح الشعري، فسكب على الخشبة لغة ترفل بحرير القافية، ليجاوره عبد الرحمن المعاودة الذي روّض وحش التاريخ وألبسه ثوب النص الفصيح، محولًا الماضي من مجرد ذكرى إلى مختبر حيّ لقضايا الحاضر.

عصر المؤسسات...

لم يعد المسرح جهداً فرديًا، بل صار كيانًا عضويًا تتوزع فيه الأدوار.. وهنا برزت البوصلة النقدية للإعلامي محمود المردي، الذي وضع حجر الزاوية لحماية هذا البنيان من التآكل.. ومن رحم هذه البدايات، انطلق الجيل الأول ليحولوا الأحلام إلى واقع ملموس.
يعد مسرح أوال الرئة الوطنية التي تنفست من خلال رؤى عبد الله يوسف الجمالية، حيث صدح صوت إبراهيم

د.جميلة الوطني

بحر معيدًا صياغة ملوحة السواحل في نبرة وجودية جارحة.. أما مسرح الجزيرة الذي تجلى عبر حضور سعد الجزاف كقلعة تحرس جوهر الكينونة في وجه عواصف التغيير العاتيّة.. وبينما يظل مسرح الريف مرابطًا عند حدود رائحة التربة وفيًا لطين الأرض وجذور النخيل مع أحمد عيسى يذهب مسرح الصواري بعيدًا في مختبره الطليعي الذي أسسه عبد الله السعداوي ليمارس فعل التشريح الفلسفي للمناطق المعتمة في النفس البشرية محولًا الخشبة إلى مرآة كاشفة لغياهب الوعي.. وحين يعتلي هؤلاء سدنة الخشبة بوقار محمد خليفة ياسين وتكتمل الدائرة الوجودية بحضور القامات النسائية، فإننا لا نعود أمام عرض مسرحي عابر بل أمام انفجار كوني للحياة؛ حيث تتصاعد اللهجة كترنيمة بقاء سرمديةً تحرس الذات وتتحول الفصحى إلى أفق ميتافيزيقي يفتح جغرافيا الجزيرة على وجع البشرية جمعاء.
في هذه المرحلة، بلغت التغريبة ذروتها مع تأسيس مسرح الصواري، هنا، لم تعد الخشبة مكانًا للحكي، بل أصبحت مشرحة فلسفية بقيادة الرائد عبدالله السعداوي.. ذهب الصواري بعيدًا في مختبره الطليعي، ممارسًا فعل التشريح للمناطق المعتمة في النفس البشرية، ومحطمًا الجدار الرابع ليجعل من المشاهد شريكًا في الجريمة أو الضحية.

تزامن هذا التحوّل مع هندسة رؤى خليفة العريفي المخرج والمسرحي متعدد المواهب الذي فكك شفرات الإخراج ليجعل من العرض قصيدة بصرية عابرة للحدود.. ومع حضور القامات النسائية الفنية كأحلام محمد، مريم زيمان، وأمينة القفاص وغيرهن، اكتملت الدائرة الوجودية، حيث لم نعد أمام عرض عابر، بل أمام انفجار كوني يعيد صياغة دور المرأة كركيزة في الوعي الجمالي.

معضلة اللسان

يبرز هنا التساؤل الذي يؤرق المبدع البحريني.. هل نعتصم بحميمية اللهجة، تلك التي تعجن اللغة بملح البحر لتستقطر جوهر الأنا المحلية؟ أم نجعل من الفصحى جسرًا ميتافيزيقيًا يعبر بنا إلى رحابة الوجود الكوني؟
إن الانحياز للسان المحلي ليس انغلاقًا، بل هو إنصات لشهيق الأرض.. لكن الفصحى تظل جواز سفر وجداني مختوم بماء الذهب.. والهروب منها خوفًا من أشواك اللحن هو في الحقيقة بتر لأجنحة العرض.. المسرح البحريني اليوم، وهو يعبر فضاءات الرقمية واليوتيوب، يحتاج إلى التدريب اللغوي كصقل للمعدن الخام؛ لتكون الفصحى هي المترجم الكوني الذي ينقل خصوصية الفريج إلى وجع إنساني يسكن كل بيت في العالم.

الخندق الأخير للجمال

وما بين حميمية اللهجة التي تصون ذاكرة النخيل وجلال الفصحى التي تفتح نوافذ الغيب يظل المسرح البحريني، وبين صليل السيف في العرضة القديمة وصرير الخشبة في العروض الطليعية المعاصرة، يظل المسرح البحريني هو الخندق الأخير للدفاع عن الجمال..
إن صمود اللهجة هو وشم الوفاء على وجوه المبدعين، والاحتفاء بالفصحى هو إبحارنا صوب المستقبل، من قلب هذا الأرخبيل الصغير بجغرافيته، العظيم بإرثه، نعلن أن الخشبة هي المختبر الذي ستظل فيه العناصر تتحلل لتعود إلى أصلها.. إنسانًا حرًا، ومبدعًا لا يحده أفق.

صـوتُ أيـوبَ الأخيـر

فاطمة محسن

يا صبر يا وجهاً تسلل من شراييني
وألقى بي على كتف الحياة
علّمتني يا صبر أن أخفي انكساراتي
أن أستظل بوهم حلمي
أن أمشي على جرح يناديني
وأن أبقي على قلبي سليماً.. حين تأتيني

***

يا صبر يا وجع الذين أحبهم
وأنا أسير إلى يقيني
حملت صمتي زوابعاً
وبلعت جرحاً نازفاً
يا صوت أيوب الذي لم ينطفئ
كم مرة أحرقتني وعزلتني!

***

أنا ما اعتكفت لأن باباً أوصدوه على جنوني
لا لأن الريح تكسر ورد أيامي
لكني خشيت بأن أراك
وأنت تسكن في ظنوني

***

أنا ما بكيت لأن ورداً قد تساقط من دمي
لا لأن الوقت يقتل أحلامي
ولكني اكتفيت من انتظار لا يجيء
من الخيانة وهي تسكن .. في الصفحة الأولى لقلبي
ومن النجاة بنصف قلب في الطريق

***

يا صبر يا منسي.. خذني من هنا
فلقد سئمت الزيف.. خذني للاشيء
واعجن من جنوني محض حلم
أنا ما كتبت لأن قلبي مثقل بالهم
لكن.. لترى انتصارك في شحوبي
فأنا وأنت ضحيتان لقصة الألم المزيف بالحنين
وعبرة للمتعبين

التقدمي

التقدمي العدد 222 ـ مايو 2026 السنة 24 SDPA 499

رئيس التحرير: د.حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي. سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

سوناتا الحرب والترقّب

شعر:
عبدالحميد القائد

«1»

قلقٌ يتناثرُ في الأضلاع
خوفٌ يتثنّى
نوارس لا تتغنّى
حزنٌ يختبئُ خلفَ النوافذ
موتٌ ينتظرُ على الأرفف المصفوفة
هل القادمُ زلزالٌ يعصفُ بالبيوت
أم نحن مقبلونَ على حتفِ البراءة
رحيل التفّاح إلى مدنٍ خرساء
أم ستفتحُ المعجزةُ أبوابها للممكن
فاللايقين يهزُّ سعفاتَ النخيل
والليلُ ما عاد يحادثُ النهار
مشغولٌ بإطفاء النيران
التي يُرسلها الجيران
وحقدَ الأعداءِ الأغراب
الأفقُ يسوده البومُ والغُراب
ما عدنا نحلمُ بغدٍ أجمل
اخفينا راياتنا في كهوفِ الجبال
للأطفالِ القادمينَ في عصرِ الشمس
حين يطلُّ يومًا
ولا يتذكّر عفونة أفكارنا
نحن الذين بعنا جواهرنا للأعداء
وضعنا عبثًا
هباءً في هَباء

«2»

كيف نزنُ قلبًا بميزان يهتزُّ
كيف نصفُ حربًا بلا قلب
الليلُ يصطدمُ بالنهار وبالنار
حين ترتطمَ المسيّرات بالأرواح
الصواريخُ تهطلُ بحقلِ دفين
يَتساقطُ الفضاءُ مهشّمًا
على الأديم
يَهوي الإنسانُ من أعالي الورد
من بعيد نسمعُ ضجيجَ الجيران
وهم يُعلنون حربَ الغبراء والبسوس
على خليجٍ يكتبُ الحبَ قصيدة
كيف نخرجُ من هذي المَصيدة
لينتفض فينا الإنسان

«3»

أبحثُ عن شيءٍ
يُداعبُ لي هذا المزاج المترجرج
يخففُ هذا الصداعُ
وهو يبحث عن سكون
الصافراتُ تهزُّ الأماكنَ والهواتف
تعلنُ يقظةَ الموت
وسقوطُ الحضارة مع أزيز الصواريخ
ما عادت القلوبُ تنامَ على حرير
فلا مهربَ من أرقِ الحرب
ينتحرُ دربٌ خلفَ درب
الإنسانُ على شفى الجَحيم
كربٌ وراء كرب
الأعداءُ يتضاعفون يغطّون وجه الفضاء
لنصلي معًا صلاة الحب
كي يبتسم الأطفال
يعود المطرُ عروسًا
يهطلُ صيبًا على نقاء أرض بلادي
فمتى تعزفُ موسيقا الحمام؟
فقد تعب صوتُ المنادي

«4»

حَلَمنا منذُ نعومة القلبِ
في كل السنين حَلَمنا
حينَ اقتربنا مَن سواحلهِ
انفجرَ الحُلمُ فينا
احترقَ القلبُ
تاهت الروحُ في غياهبِ الكونِ
وها نحنُ نبحث عن أشلائنا
في صريرِ الحربِ

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com